

أصول الفقه

المحاضرة 1

الأثنين 18 سبتمبر 2017

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

قائمة ببعض المصادر

كتب للقدامى

- محمد بن علي بن الطيّب البصري (أبو الحسين)، المعتمد في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1403 هـ.
- عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (أبو المعالي) (و 419 - ت 478 هـ)، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم الدّيب، دن، قطر، ط 1، 1399 هـ.
- محمد بن محمد الغزالي (أبو حامد) (و: 450 هـ / 1058م - ت: 505 هـ / 1111م)، المستصفي، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشّافي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1413 هـ / 1992م.
- فخر الدّين محمد بن عمر بن الحسن الرّازي (و: 544 هـ / 1149م - ت: 606 هـ / 1209م)، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فيّاض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، الرّياض، ط 1، 1400 هـ / 1980م.
- علي بن محمد الآمدي (أبو الحسن) (و: 551 هـ / 1156م - ت: 631 هـ / 1234م)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيّد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1404 هـ / 1984م.

كتب للمعاصرين

- عبد الوهّاب خلاّف، علم أصول الفقه، دار الحديث، القاهرة، 2003 م.
- محمّد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.
- وهبة الزّحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر. دمشق / دار الفكر المعاصر. بيروت، ط 3، 1424 هـ / 2004 م.
- محمّد سليمان عبد الله الأشقر، الواضح في أصول الفقه، دار السّلام، مصر، ط 2، 2004.
- نور الدّين مختار الخادمي، تعليم علم الأصول، مكتبة العبيكان، الرّياض، ط 1، 1423 هـ / 2002 م.
- السيّد محمّد باقر الصّدر، دروس في علم الأصول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1406 هـ، 1986 م.
- عبد المجيد الزّروقي، أصول الفقه: مسار عمليّة استنباط القانون الإسلامي (منهجيّة الفقه) وفلسفته، مجمّع الأطرش، تونس، 1438 هـ / 2017 م (دار الكتب العلميّة، بيروت، 1438 هـ / 2017 م).

‘abd al -wahhâb khallâf, Les fondements du droit musulman, ‘ilm uṣūl al- fiqh, traduit de l’arabe par Claude Dabbak, Asmaa Godin et Mehrezia Labidi Maïza, Préfacé par Abdel-Majid Turki, Éd. Al Qalam, Paris, 1997.

- Th jabr al’alwany (طه جابر فيّاض العلواني), Les Fondements du Fiqh Islamique. Traduit par: Mustapha Lazouzi, Dār al- kutub al-‘ilmiya, Beyrouth - Liban, 2010.

www.abdelmagidzarrouki.com

المكتبة – أصول الفقه

فيديوهات

تعريف علم الفقه

تعريف علم أصول الفقه

محاوّر علم أصول الفقه

المقّامة

المقدّمة

1/ تعريف علم الفقه

المقدمة

تعريف علم الفقه

تعريف علم أصول الفقه

محاوِر علم أصول الفقه

المقدّمة

1/ تعريف علم الفقه

2/ تعريف علم أصول الفقه

مضمون التعريف

المقدّمة

1/ تعريف علم الفقه

2/ تعريف علم أصول الفقه

مضمون التعريف (العلم بالعناصر المشتركة في عمليات
استنباط القانون الإسلامي)
توضيح التعريف بالمثال

حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ،
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ يَوْمٍ أَوْ
يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ
صَوْمَهُ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ".

أصول الفقه

المحاضرة 2

الثلاثاء 19 سبتمبر 2017

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس



المعنى 1:
التّحریم

المعنى 2:
الكراهة

إلخ

صيغة
النّهی

"لَا يَتَّقِمَنَّ" نَهْيٌ مُجَرَّدٌ (مِنَ الْقُرَائِنِ
الَّتِي تَقِيدُ غَيْرَ التَّحْرِيمِ)؛

وَكُلُّ نَهْيٍ مُجَرَّدٍ يَفِيدُ التَّحْرِيمَ؛

إِذْ "لَا يَتَّقِمَنَّ" تَقِيدُ التَّحْرِيمَ.

المحمول

الموضوع

صيغة نهي مجردة

"لا يتقدّم"

المقدّمة الصّغرى

تفيد التّحريم

كلّ صيغة نهي مجردة

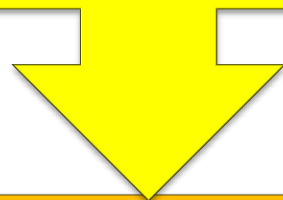
المقدّمة الكبرى

تفيد التّحريم

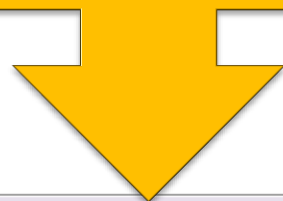
"لا يتقدّم"

النتيجة

الْفَقْه = عَمَلِيَّاتِ اسْتِنْبَاطِ



عَمَلِيَّاتِ الْاِسْتِنْبَاطِ = عُنَاوِرُ خَاصَّةٌ +
عُنَاوِرُ مَشْتَرِكَةٌ (أَصُوْلُ)



أَصُوْلُ عَمَلِيَّاتِ الْاِسْتِنْبَاطِ = أَصُوْلُ الْفَقْهِ

المقدّمة

1/ تعريف علم الفقه

2/ تعريف علم أصول الفقه

مضمون التّعريف (العلم بالعناصر المشتركة في عمليّات استنباط القانون الإسلاميّ)

توضيح التّعريف بالمثال

العناصر الخاصّة والعناصر المشتركة

دور الفقيه ودور الأصوليّ

دراسة عناصر عملية استنباط الحكم الشرعي

العناصر الخاصة

الفقه

العناصر المشتركة

أصول الفقه



المقدّمة

1/ تعريف علم الفقه

2/ تعريف علم أصول الفقه

مضمون التّعريف (العلم بالعناصر المشتركة في عمليّات استنباط القانون الإسلاميّ)

توضيح التّعريف من خلال مثالين

العناصر الخاصّة والعناصر المشتركة

دور الفقيه ودور الأصوليّ

الحكم المشترك

الفقه

Doctrine

فقه القضاء

Jurisprudence

عمليات الاستنباط في
نفسها

المنهجية القانونية

Méthodologie
juridique

العناصر المشتركة في
عمليات الاستنباط

استنباط الحكم الوضعي

أو

التفكير القانوني

Raisonnement
juridique

المقدمة

تعريف علم الفقه

تعريف علم أصول الفقه

محاوّر علم أصول الفقه

مقدّمة

عرض الأصول

تعارض الأصول

تخطيط درس أصول الفقه

فصل تمهيدِيّ:
الحكم

مقدّمة

عرض الأصول

تعارض الأصول

أصول الفقه

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفصل الأوّل: القرآن (الأصل الأوّل)

الفصل الثاني: السنّة (الأصل الثاني)

الفصل الثالث: المباحث اللفظيّة المرتبطة بالقرآن والسنّة

الفصل الرّابع: الإجماع (الأصل الثالث)

الفصل الخامس: القياس (الأصل الرابع)

الفصل السّادس: الاستحسان (الأصل الخامس)

الفصل السّابع: المصلحة المرسلّة (الأصل السّادس)

الفصل الثّامن: العرف (الأصل السّابع)

الفصل التّاسع: شرع من قبلنا (الأصل الثّامن)

الفصل العاشر: مذهب الصّحابي (الأصل التّاسع)

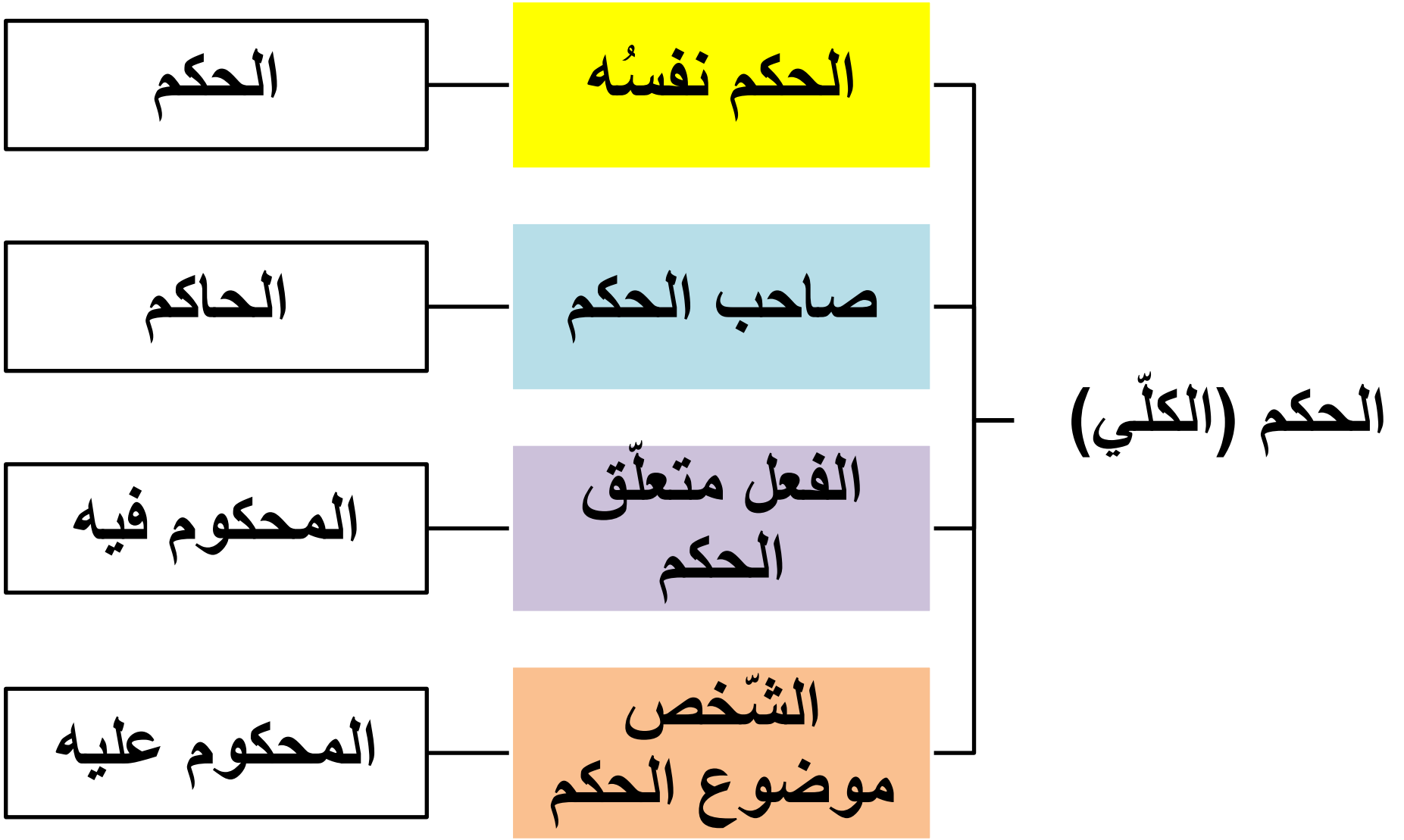
الفصل الحادي عشر: الاستصحاب (الأصل العاشر)

مقدّمة

ج 1 عرض
الأصول

ج 2 تعارض
الأصول

أصول الفقه



الحكمُ نفسه

صاحب الحكم

الفعل متعلقُ الحكم

الشخص موضوع الحكم

الحكم

النظريّة العامّة
للقانون (مقدّمة
القانون، إلخ)
théorie
générale du
droit
(introduction
au droit, etc.)

تعريف القاعدة
القانونيّة
(أوصافها،
خصائصها،
إلخ)

المنهجيّة القانونيّة
méthodologie
juridique

المنهجيّة
التشريعيّة
méthodologie
législative
(légistique)

علوم المنطق غير
الكلاسيكيّ
logiques non
classiques

منطق الأحكام
logique
déontique

أصول الفقه

الحكم

محمول
(prédicat)



موضوع
(sujet)



القاعدة
المنظمة
للأفعال

حلّ
(solution)



فرض
(hypothèse)



القاعدة
المنظمة
للأفعال

حكم
(dispositif)



وقائع
(faits)



القاعدة
المنظمة
للأفعال

أصول الفقه

المحاضرة 3

الاثنين 25 سبتمبر 2017،

الموافق لـ: 5 محرّم 1439

كلية العلوم القانونيّة والسّياسيّة والاجتماعيّة بتونس

ينظّم الفعل
مباشرة
(تكليفي)

فرض

حكم

القاعدة
المنظّمة
للأفعال

ينظّم الفعل بصفة
غير مباشرة
(وضعي)

ضرورية

حاجية

تحسينية

العلّة الغائيّة للأحكام
هي تحقيق مصلحة

عرض قسمي الحكم

العلاقة بين قسمي
الحكم

الحكمُ نفسه

صاحب الحكم

الفعل متعلقُ الحكم

الشخص موضوع
الحكم

الحكم

الحكم المنظم
للفعل بصفة
مباشرة

الحكم المنظم
للفعل بصفة
غير مباشرة

عرض قسمي
الحكم

العلاقة بين
قسامي الحكم

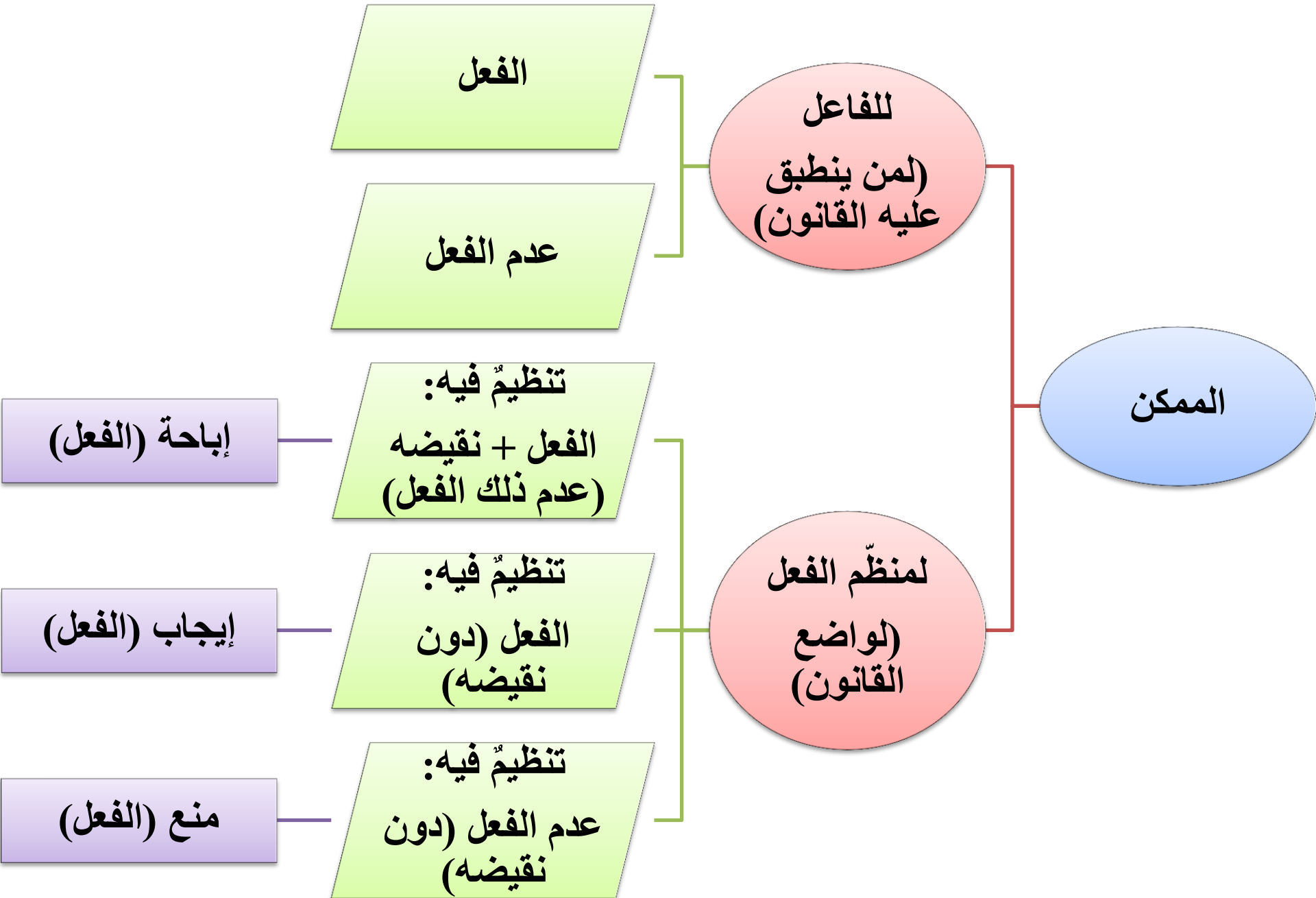
الحكم نفسه

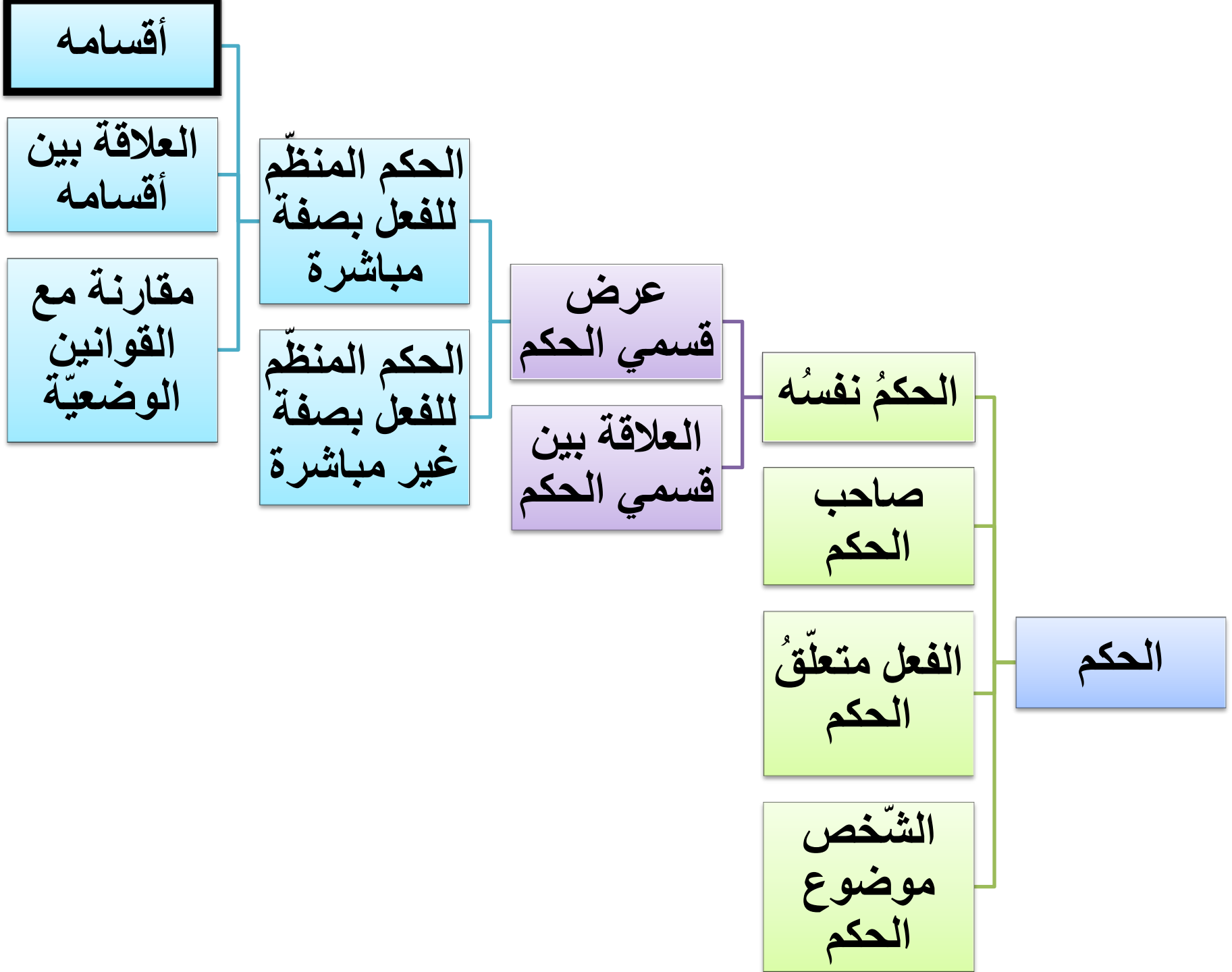
صاحب الحكم

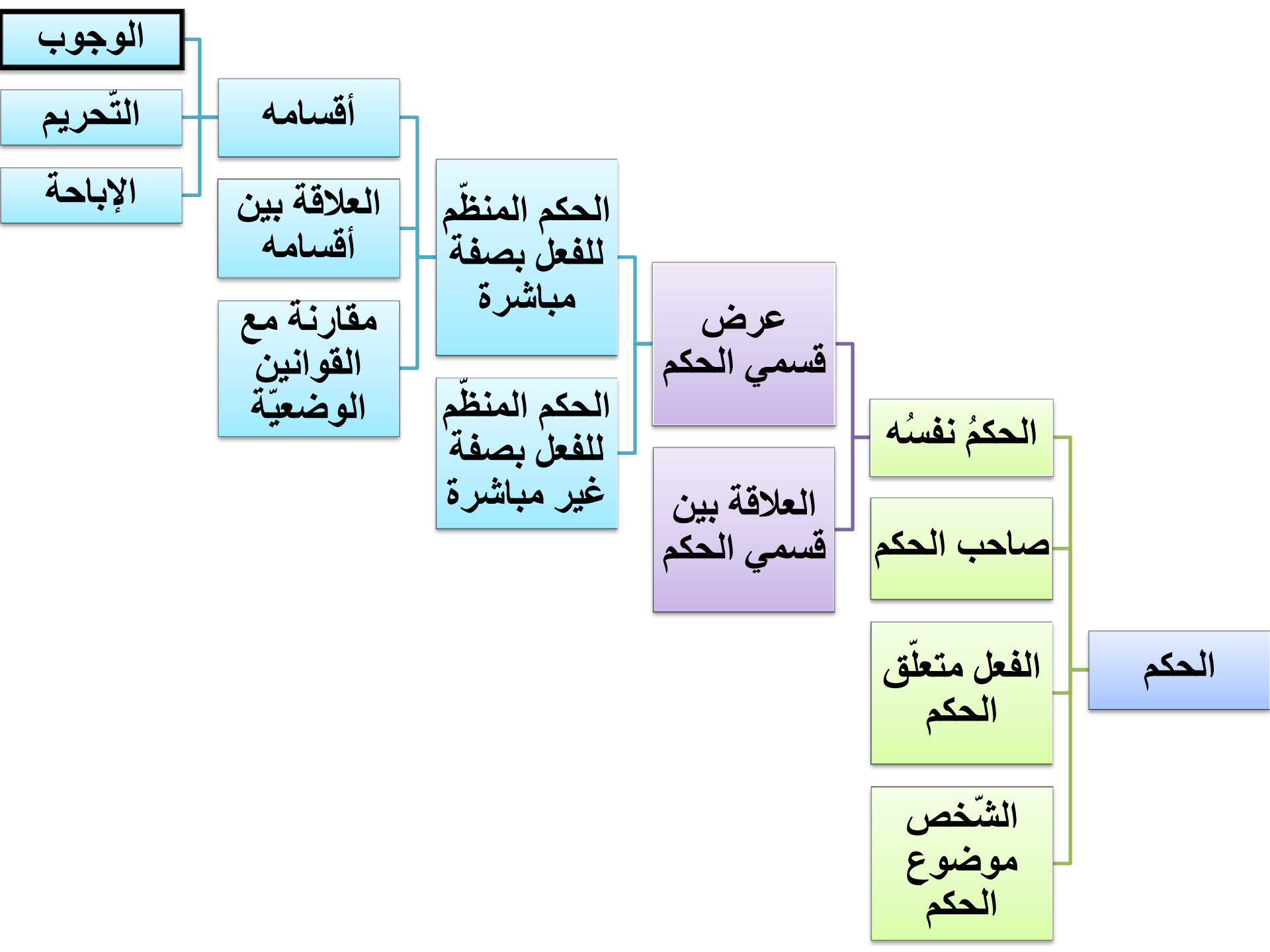
الفعل متعلق
الحكم

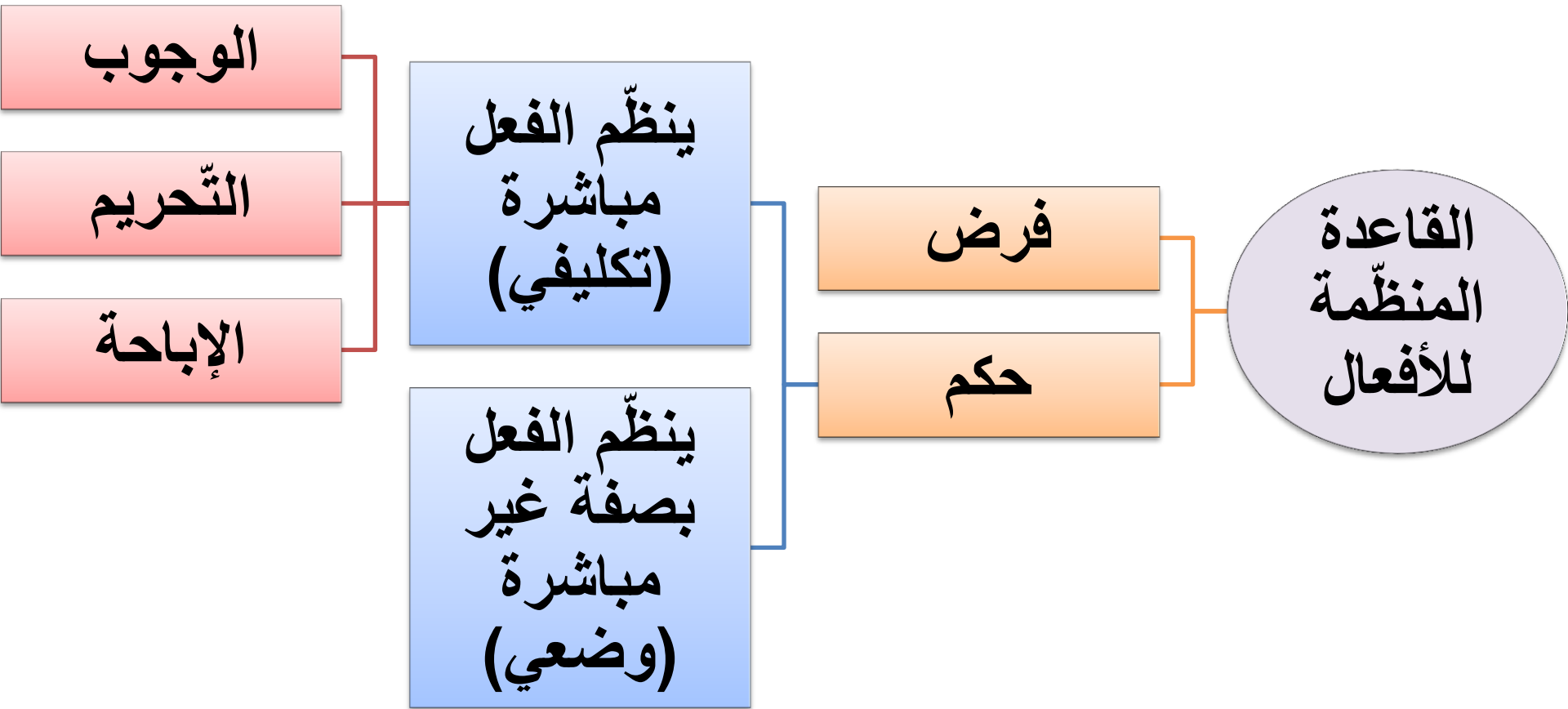
الشخص
موضوع الحكم

الحكم









فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

(أ) عرض قسَمِي الحكم

1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفِيّ)

1.1 / عرض أقسام الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة

1.1.1 / الوجوب

أنواع أولى من تعريفات الوجوب

أمثلة للوجوب (أو نوع آخر من التّعريف، هو التّعريف بالأمثلة)

الأحناف

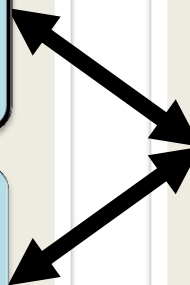
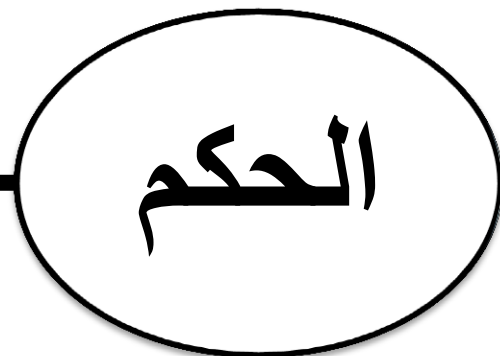
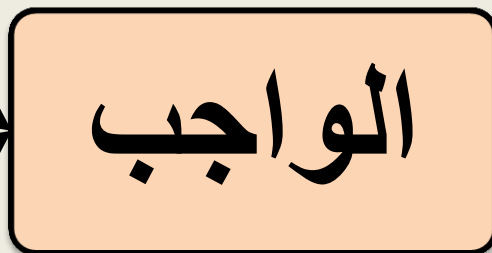
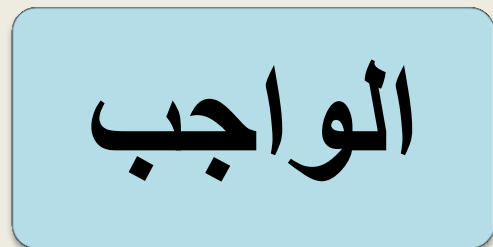
الجمهور

الفرض

الواجب

الواجب

الحكم



﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: 97].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1].

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: 183].

﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: 103].

﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ [التحریم: 2].

وردت كفارة الأيمان في الآية التالية: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: 89].

﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: 233]

أصول الفقه

المحاضرة 4

الثلاثاء 26 سبتمبر 2017،

الموافق لـ: 6 محرّم 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

المكروه

المندوب

المباح

الممنوع

الواجب

فعل

ثواب على
الفعل
وعقاب
على التّرك

مصلحة
تامة

حسن

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

(أ) عرض قسَمِي الحكم

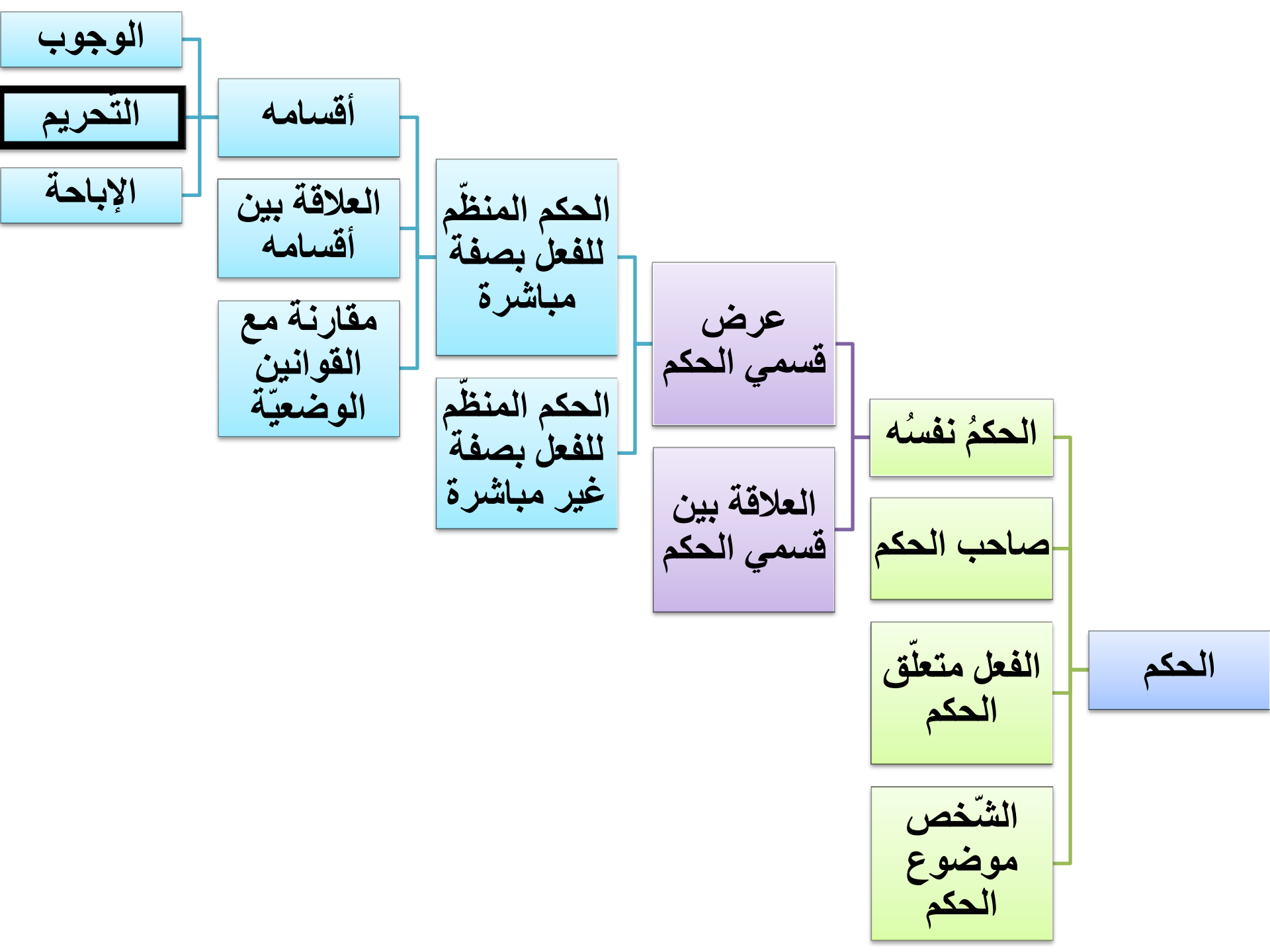
1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفِيّ)

1.1 / عرض أقسام الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة

1.1.1 / الوجوب

أنواع أولى من تعريفات الوجوب

أمثلة للوجوب (أو نوع آخر من التّعريف، هو التّعريف بالأمثلة)



فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

(أ) عرض قسمي الحكم

1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفيّ)

1.1 / عرض أقسام الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة

1.1.1 / الوجوب

1.1.2 / التّحريم

أنواع أولى من تعريفات التّحريم

الأحناف

الجمهور

الفرض

الواجب

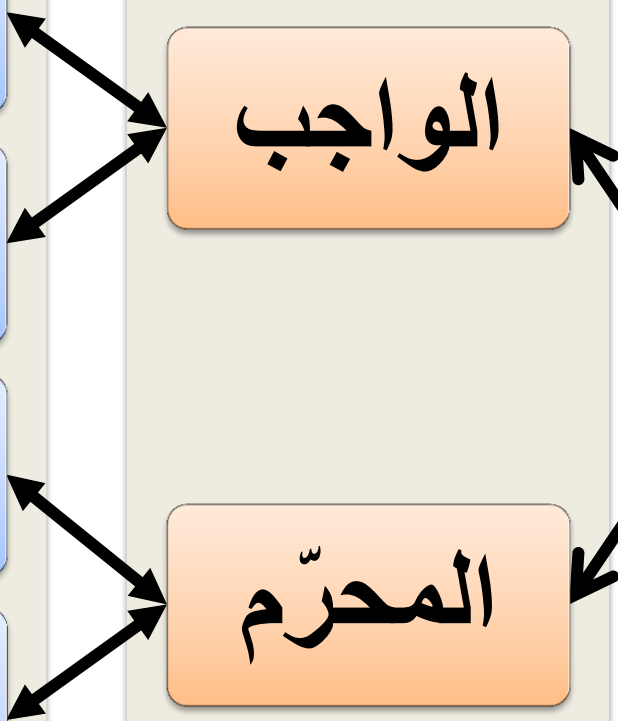
الواجب

المحرّم

المحرّم

المكروه
تحريماً

الحكم



المكروه

المندوب

المباح

الممنوع

الواجب

عدم فعل

فعل

عقاب على
الفعل و ثواب
على التّرك

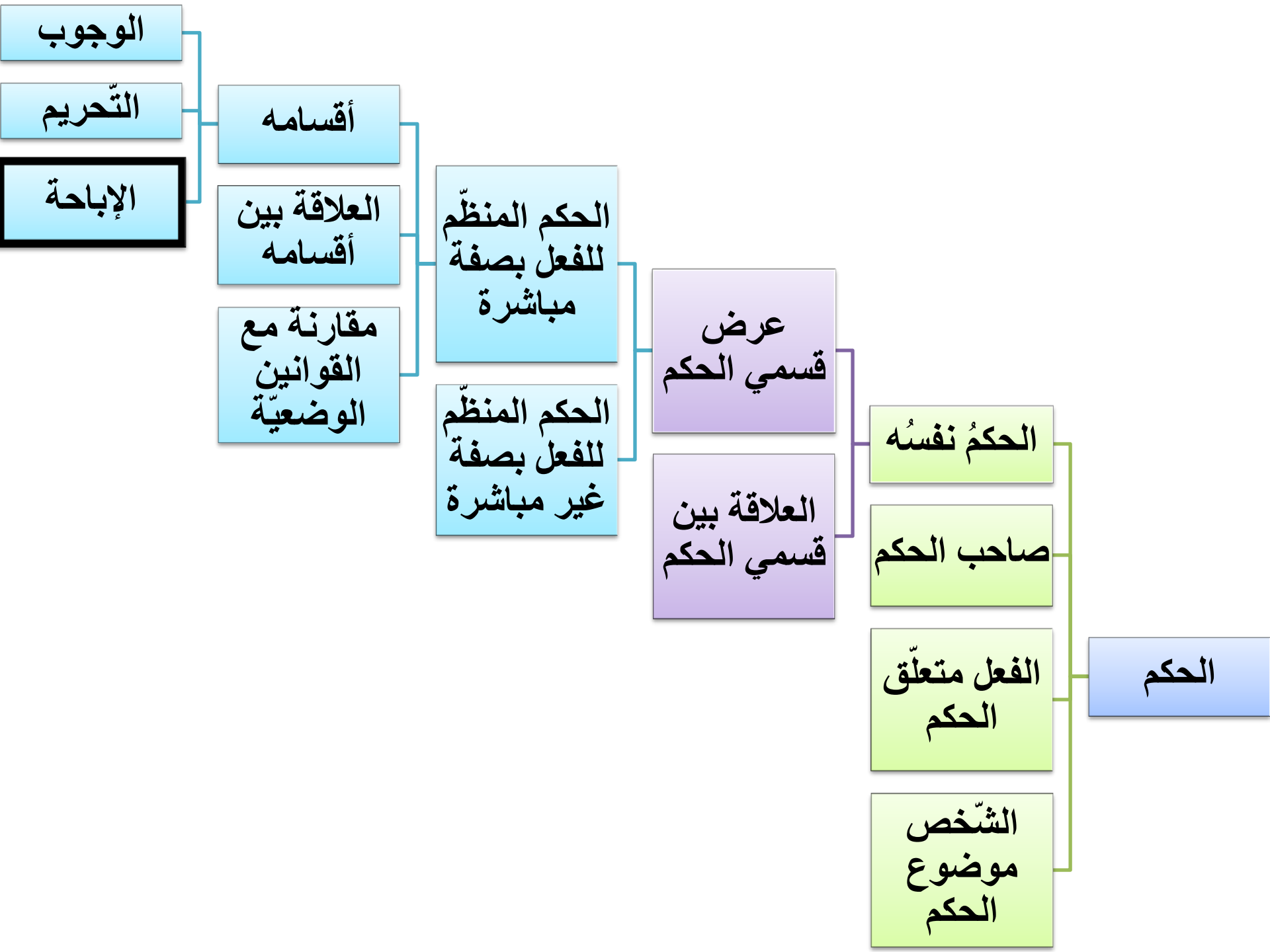
ثواب على
الفعل
وعقاب على
التّرك

مفسدة تامّة

مصلحة
تامّة

قبيح

حسن



فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

(أ) عرض قسمي الحكم

1/ الحكم المنظم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفيّ)

1.1 / عرض أقسام الحكم المنظم للفعل بصفة مباشرة

1.1.1 / الوجوب

1.1.2 / التّحريم

1.1.3 / الإباحة

1.1.3.1 / الإباحة المتمثّلة في التّسوية بين الفعل وعدم

الفعل

1.1.3.2 / الإباحة المتمثّلة في عدم التّسوية بين الفعل وعدم

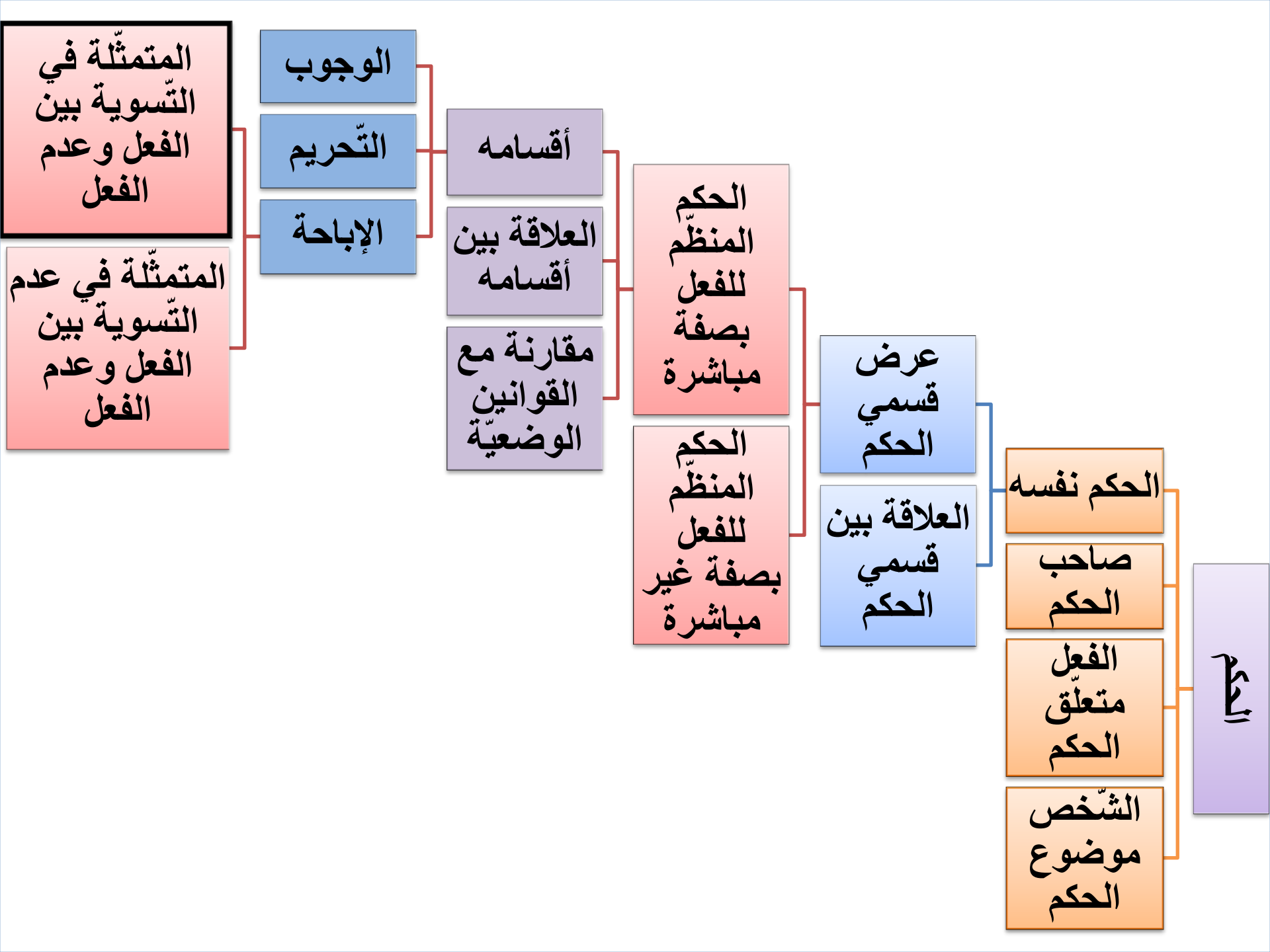
الفعل

فعل و عدم فعل مع
التسوية بينهما
(إباحة بالمعنى
الأخص)

الإباحة
بالمعنى
الأعم

فعل و عدم فعل مع
ترجيح عدم الفعل
(إباحة بالمعنى
الأخص)

فعل و عدم فعل مع
ترجيح الفعل (إباحة
بالمعنى الأخص)



الحكم

الحكم نفسه
صاحب الحكم
الفعل متعلق الحكم
الشخص موضوع الحكم

عرضي الحكم
العلاقة بين الحكم

الحكم المنظم للفعل بصفة مباشرة
الحكم المنظم للفعل بصفة غير مباشرة

أقسامه
العلاقة بين أقسامه
مقارنة مع القوانين الوضعية

الوجوب
التحريم
الإباحة

التمثلة في الفعل وعدم التسوية بين الفعل
التمثلة في عدم الفعل وعدم التسوية بين الفعل

1.1.3 / الإباحة المتمثلة في التسوية بين الفعل وعدم الفعل

أنواع أولى من التعريفات

أمثلة المباح (أو نوع آخر من التعريف هو
التعريف بالمثال)

أقسام المباح (أو نوع آخر من تعريف المباح)

المكروه

المندوب

المباح

الممنوع

الواجب

فعل وعدم
فعل مع
التسوية

عدم فعل

فعل

لا ثواب على
الفعل ولا
عقاب على
عدم الفعل

عقاب على
الفعل وثواب
على عدم
الفعل

ثواب على
الفعل
وعقاب على
عدم الفعل

غياب
المصلحة
والمفسدة أو
تساويهما

مفسدة تامّة

مصلحة
تامّة

موقفان:
حسن/
محايد

قبيح

حسن

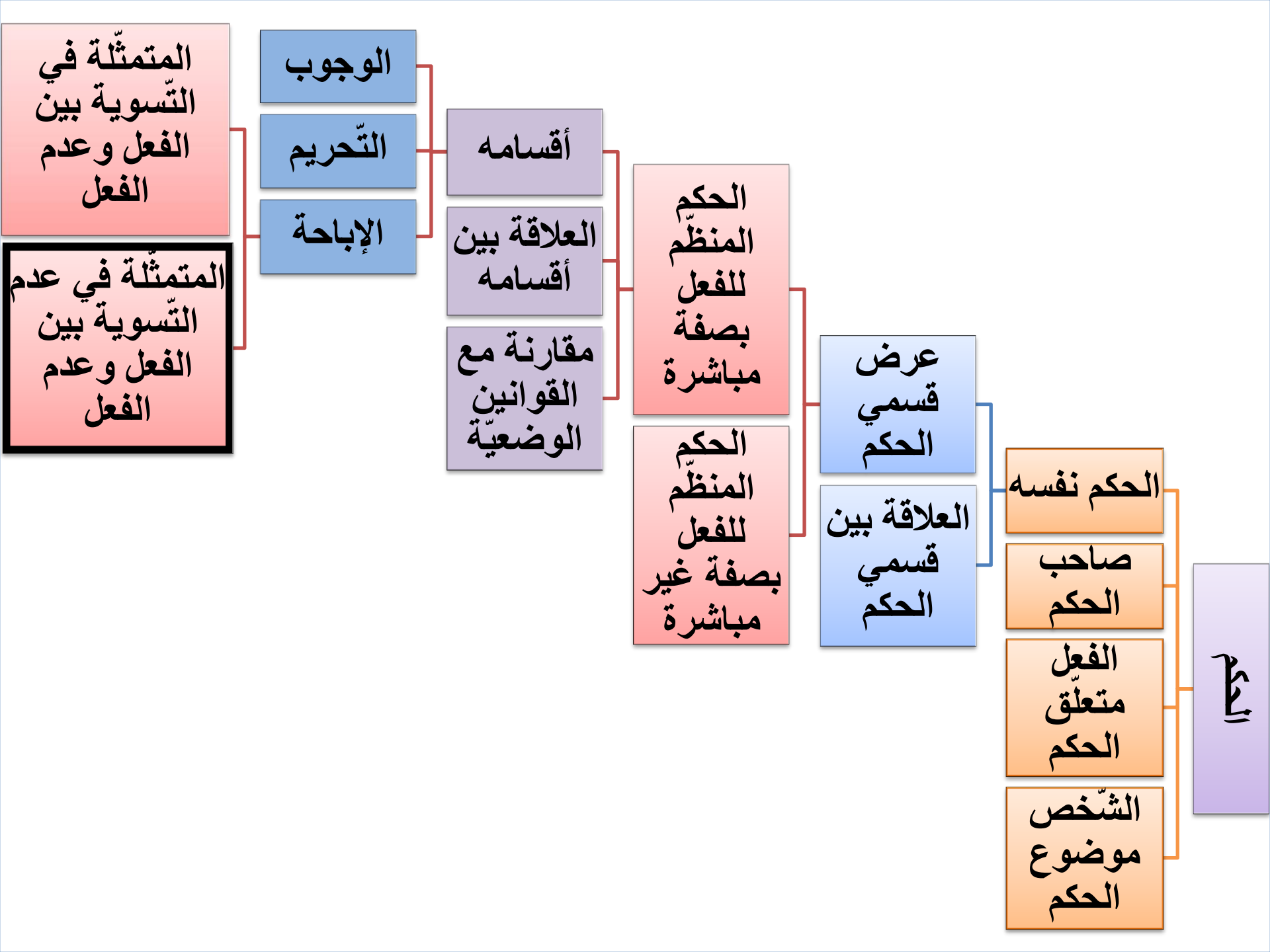
أصول الفقه

المحاضرة 5

الاثنين 2 أكتوبر 2017،

الموافق لـ: 12 محرم 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس



الحكم

الحكم نفسه
صاحب الحكم
الفعل متعلق الحكم
الشخص موضوع الحكم

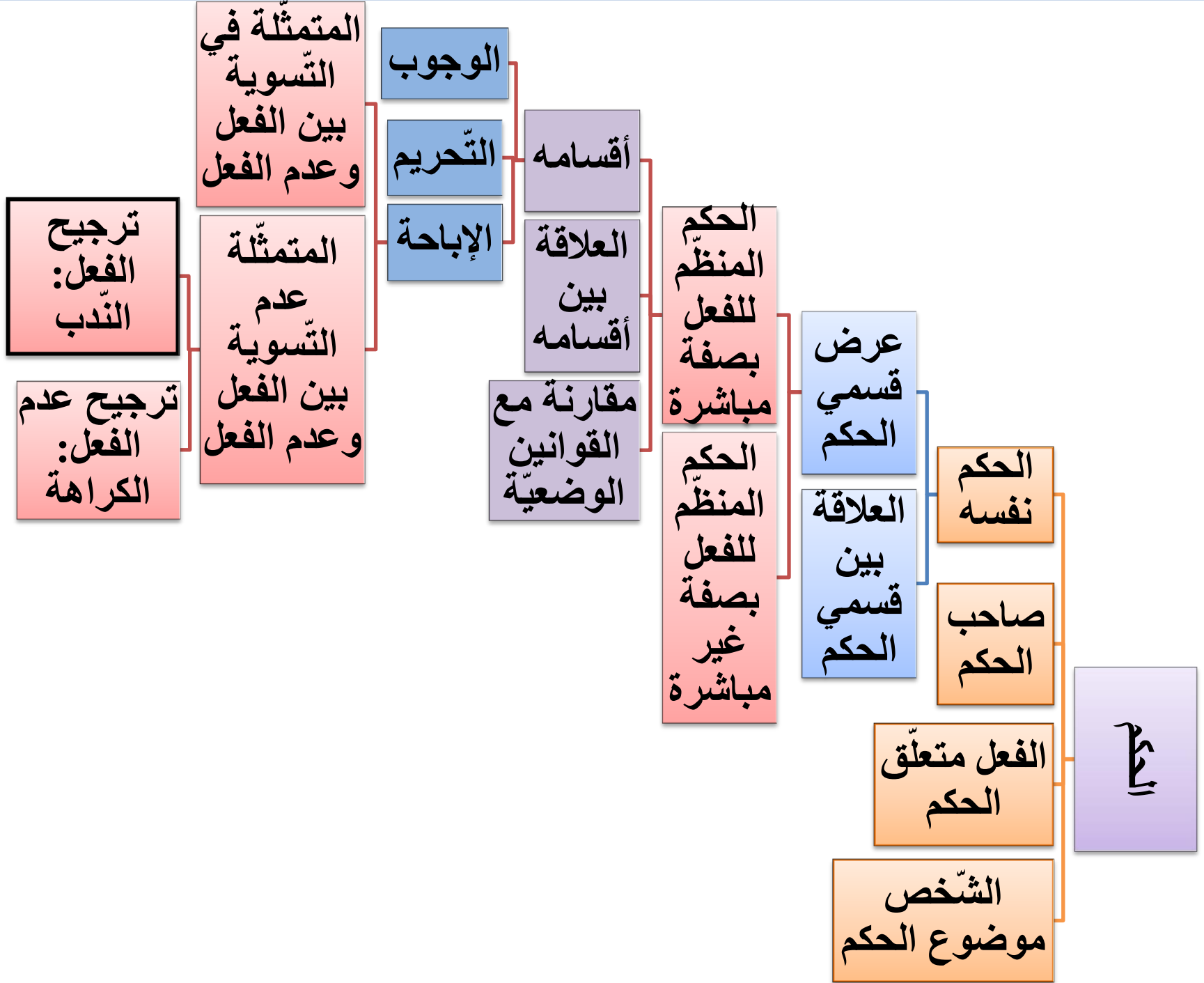
عرضي الحكم
العلاقة بين قسمي الحكم

الحكم المنظم للفعل بصفة مباشرة
الحكم المنظم للفعل بصفة غير مباشرة

أقسامه
العلاقة بين أقسامه
مقارنة مع القوانين الوضعية

الوجوب
التحريم
الإباحة

التمثلة في التسوية بين الفعل وعدم الفعل
التمثلة في عدم التسوية بين الفعل وعدم الفعل



فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

(أ) عرض قسمي الحكم

1/ الحكم المنظم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفيّ)

1.1 / عرض أقسام الحكم المنظم للفعل بصفة مباشرة

1.1.1 / الوجوب

1.1.1 / التّحريم

1.1.3 / الإباحة

1.1.3.1 / الإباحة المتمثّلة في التّسوية بين الفعل وعدم الفعل

1.1.3.2 / الإباحة المتمثّلة في عدم التّسوية بين الفعل وعدم

الفعل

1.1.3.1.1 / الإباحة المتمثّلة في ترجيح الفعل: النّدب

1.1.3.1.2 / الإباحة المتمثّلة في ترجيح عدم الفعل: الكراهة

1.1.3.1 / الإباحة المتمثلة في ترجيح الفعل: النَّدْب

أنواع أولى من التعريفات

أمثلة المندوب (أو نوع آخر من التعريف هو التعريف بالمثال)

أقسام المندوب (أو نوع آخر من تعريف النَّدْب)

المكروه

المندوب

المباح

الممنوع

الواجب

فعل و عدم
فعل مع
ترجيح
الفعل

فعل و عدم
فعل مع
التسوية

عدم فعل

فعل

ثواب على
الفعل و عدم
عقاب على
الترك

لا ثواب
على الفعل
ولا عقاب
على عدم
الفعل

عقاب على
الفعل
و ثواب على
عدم الفعل

ثواب على
الفعل
وعقاب على
عدم الفعل

مصلحة
ناقصة

غياب
المصلحة
والمفسدة أو
تساويهما

مفسدة تامّة

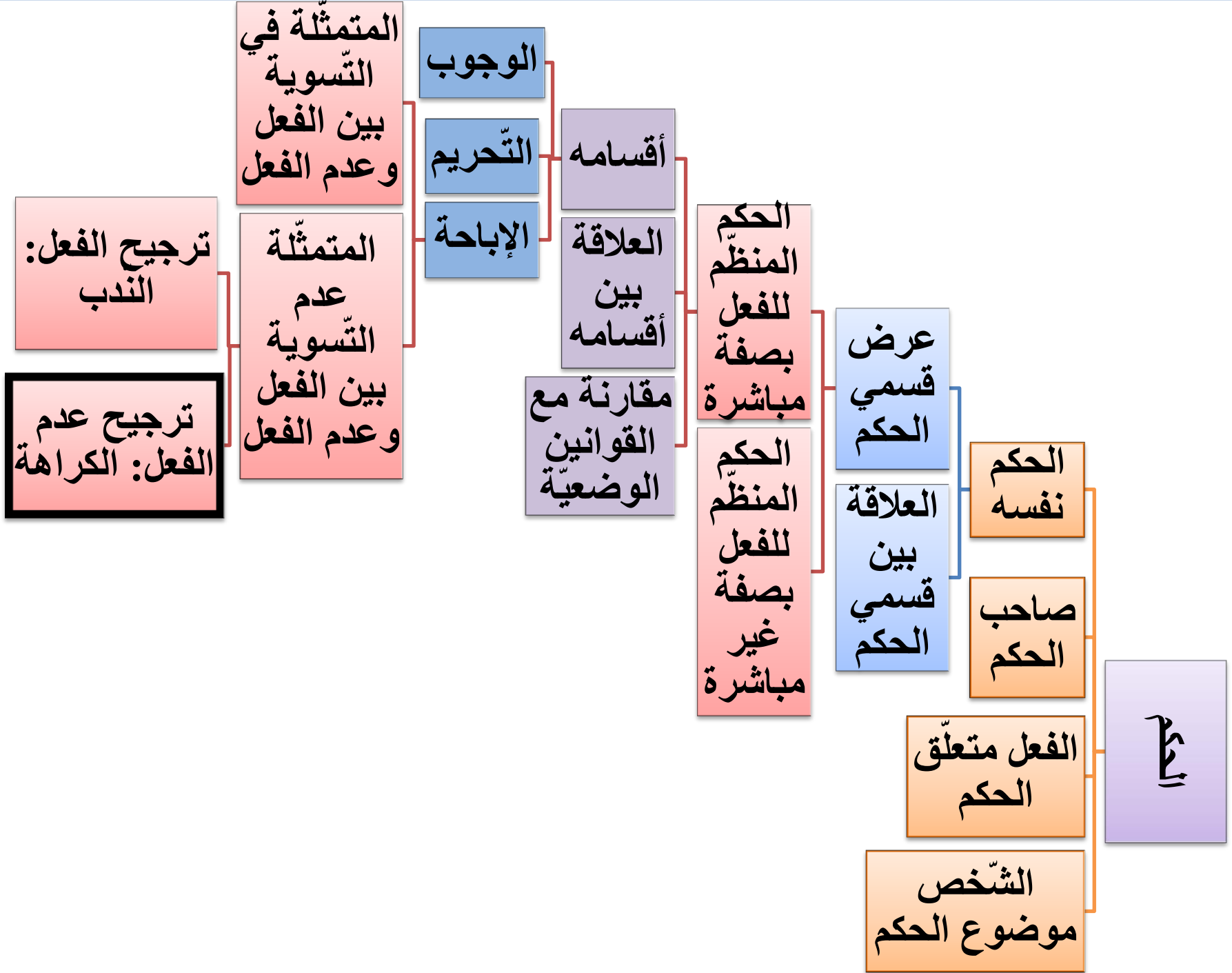
مصلحة
تامّة

حسن

موقفان:
حسن/
محايد

قبيح

حسن



المتتمثلة في التسوية بين الفعل وعدم الفعل

الوجوب

التحريم

الإباحة

أقسامه

العلاقة بين أقسامه

مقارنة مع القوانين الوضعية

الحكم المنظم للفعل بصفة مباشرة

الحكم المنظم للفعل بصفة غير مباشرة

عرض قسمي الحكم

العلاقة بين قسمي الحكم

الحكم نفسه

صاحب الحكم

الفعل متعلق الحكم

الشخص موضوع الحكم

الحكم

ترجيح الفعل: الندب

ترجيح عدم الفعل: الكراهة

المتتمثلة عدم التسوية بين الفعل وعدم الفعل

1.1.3.1 / الإباحة المتمثلة في ترجيح عدم الفعل: الكراهة

أنواع أولى من التعريفات

أمثلة المكروه (أو نوع آخر من التعريف هو التعريف بالمثال)

أصول الفقه

المحاضرة 6

الثلاثاء 3 أكتوبر 2017،

الموافق لـ: 12 محرم 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

المكروه

فعل و عدم
فعل مع
ترجيح عدم
الفعل

ثواب على
الترك وعدم
عقاب على
الفعل

مفسدة
ناقصة

قبيح

المندوب

فعل و عدم
فعل مع
ترجيح الفعل

ثواب على
الفعل وعدم
عقاب على
الترك

مصلحة
ناقصة

حسن

المباح

فعل و عدم
فعل مع
التسوية

لا ثواب على
الفعل ولا
عقاب على
عدم الفعل

غياب
المصلحة
والمفسدة أو
تساويهما

موقفان:
حسن/
محايد

الممنوع

عدم فعل

عقاب على
الفعل و ثواب
على عدم
الفعل

مفسدة تامّة

قبيح

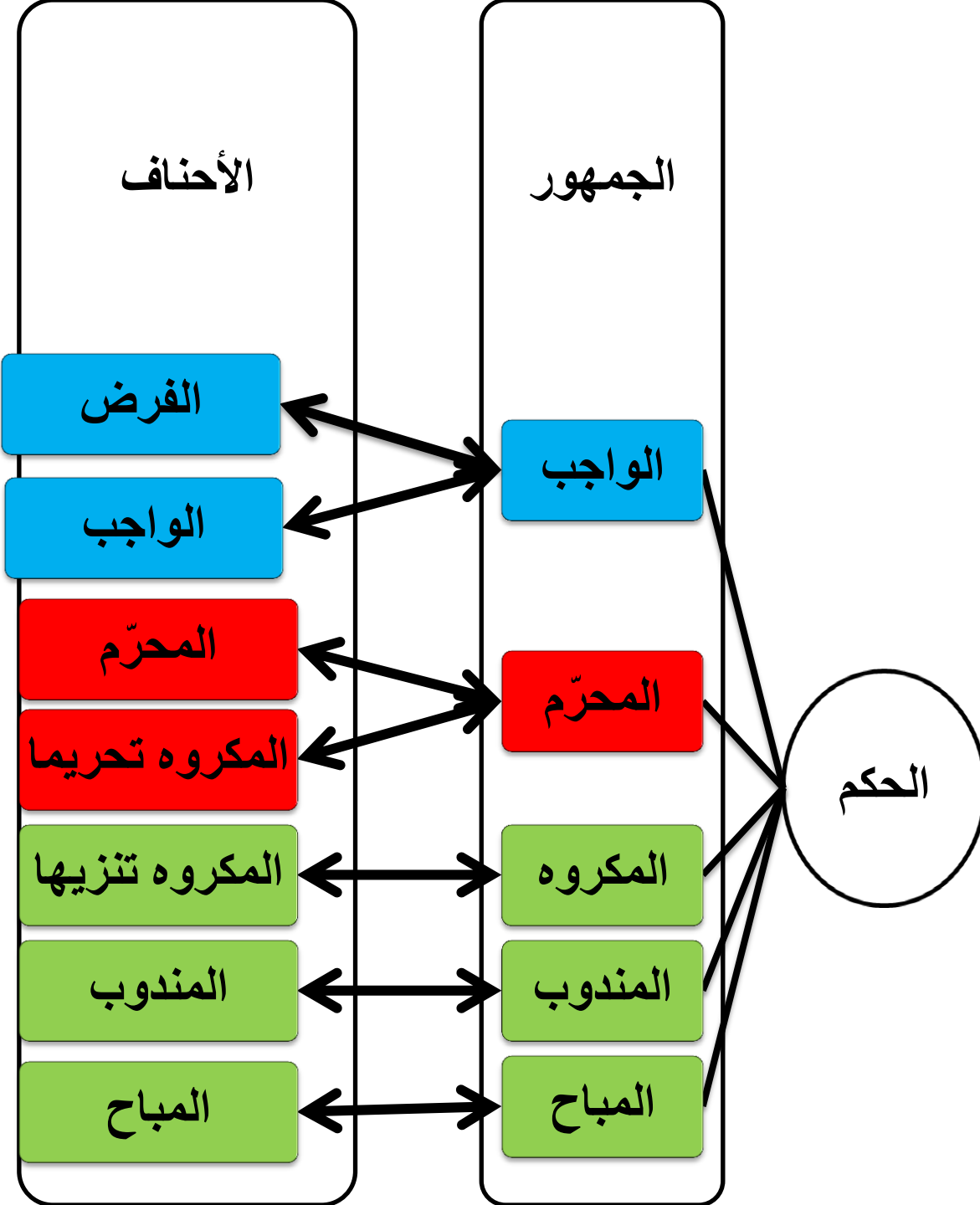
الواجب

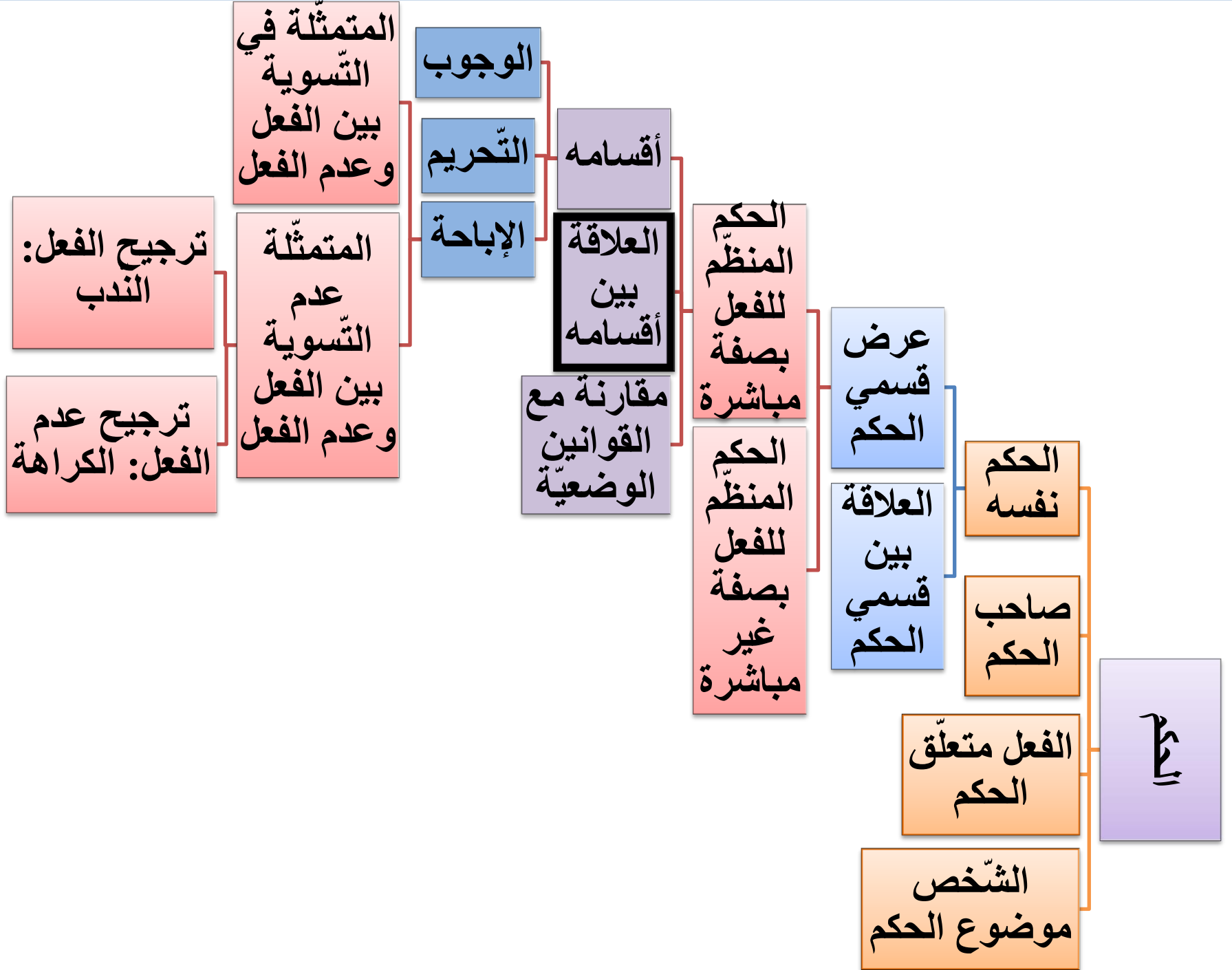
فعل

ثواب على
الفعل
وعقاب على
عدم الفعل

مصلحة تامّة

حسن





فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

أ) عرض قسَمِي الحكم

1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفِيّ)

1.1 / عرض أقسام الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة

1.1.1 / الوجوب

1.1.2 / التّحريم

1.1.3 / الإباحة

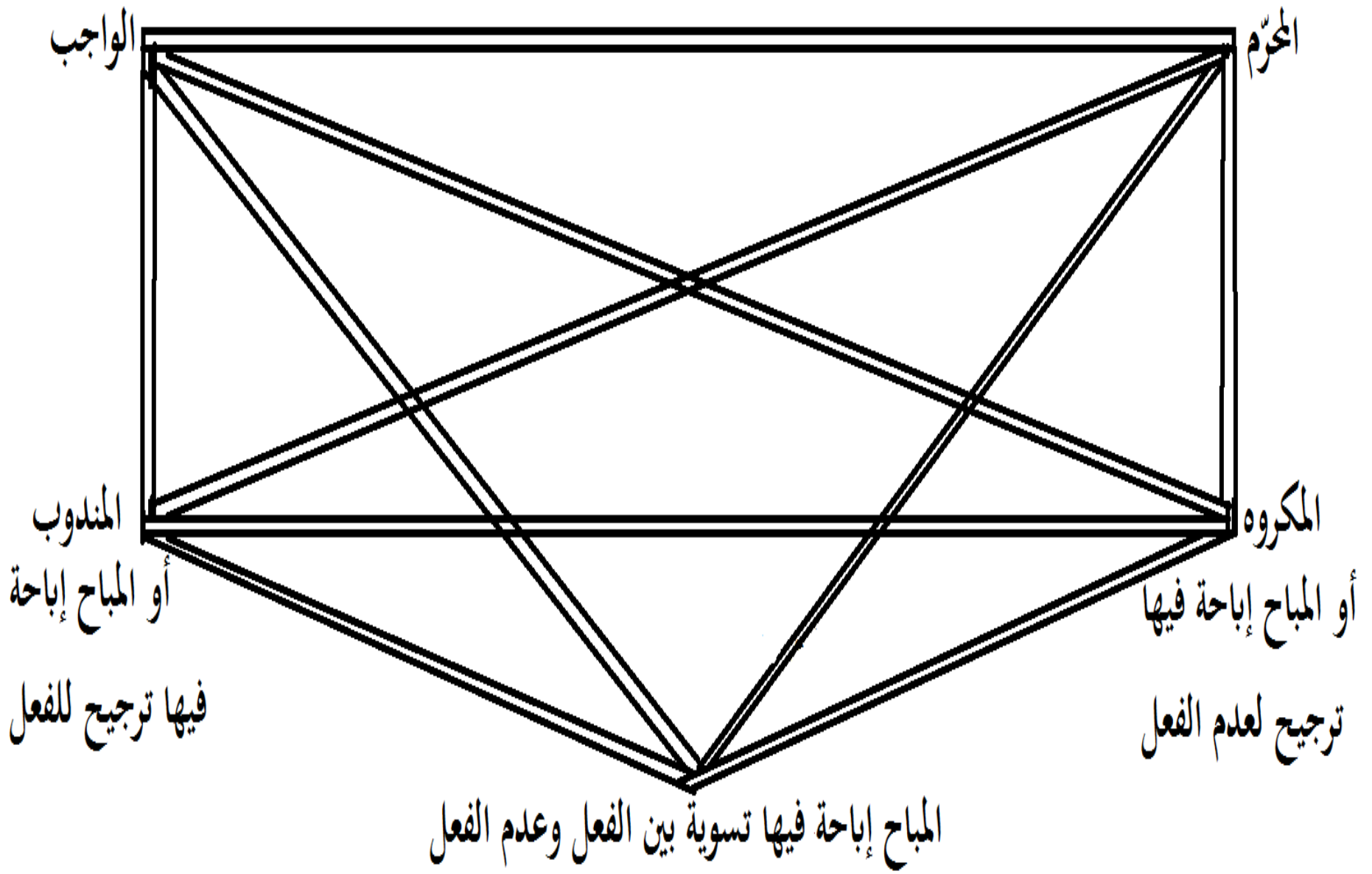
1.1.3.1 / الإباحة المتمثّلة في التّسوية بين الفعل وعدم الفعل

1.1.3.2 / الإباحة المتمثّلة في عدم التّسوية بين الفعل وعدم الفعل

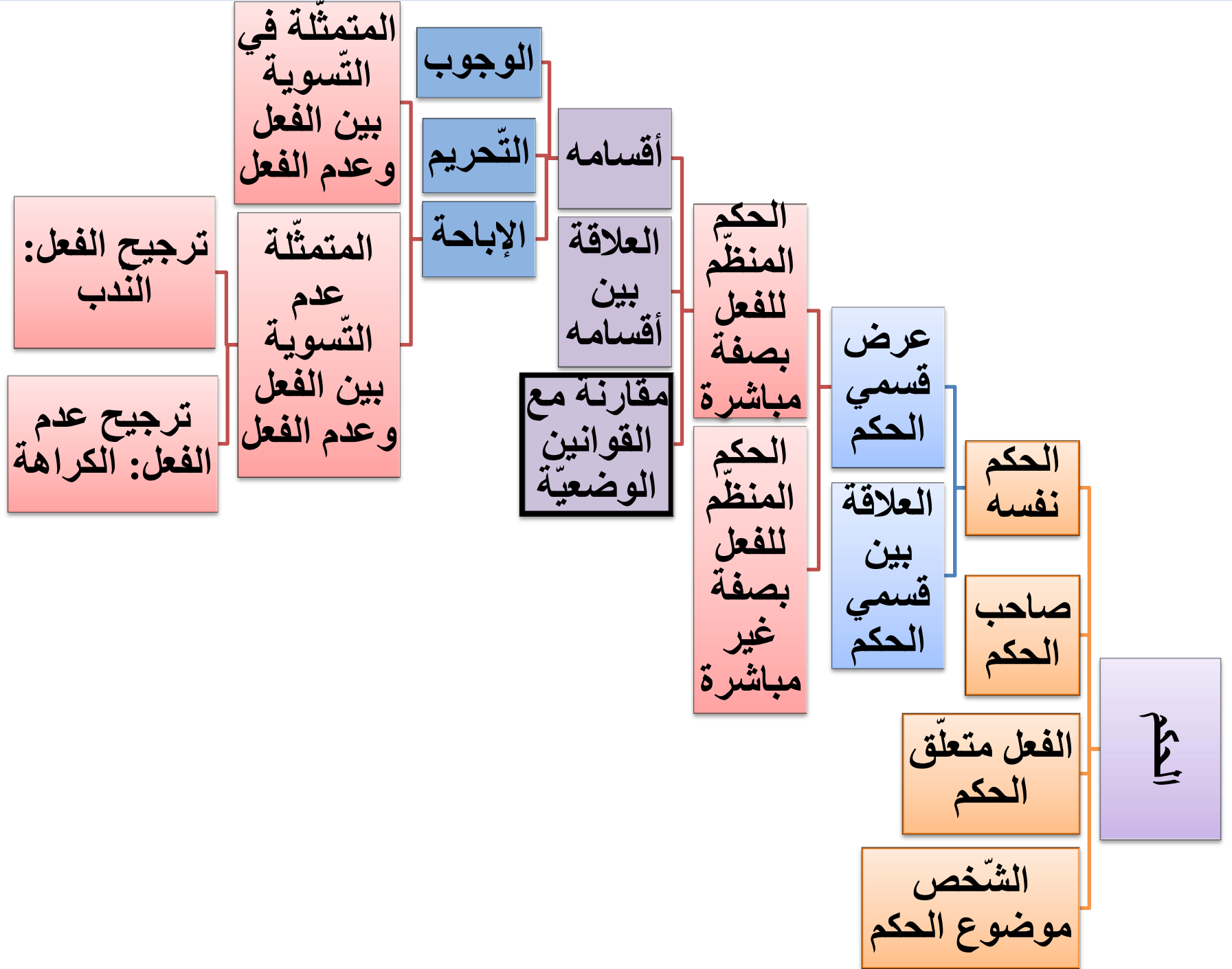
1.1.3.1.1 / النّذب

1.1.3.1.2 / الكراهة

2.1 / العلاقة بين أقسام الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة



السّطران: علاقة تضاد



فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

أ) عرض قسَمي الحكم

1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفيّ)

1.1 / عرض أقسام الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة

1.1.1 / الوجوب

1.1.2 / التّحريم

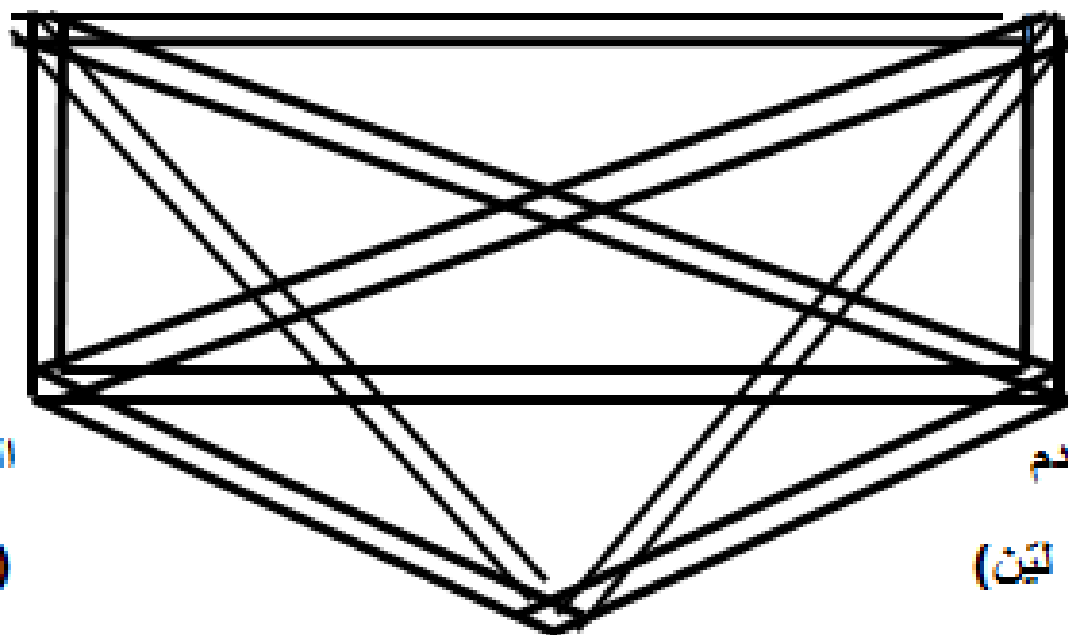
1.1.3 / الإباحة

1.2 / العلاقة بين أقسام الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة

1.3 / مقارنة مع القانون الوضعي

الواجب (قانون صلب)

الممنوع (قانون صلب)



الحث على الفعل

الحث على عدم

(قانون لين)

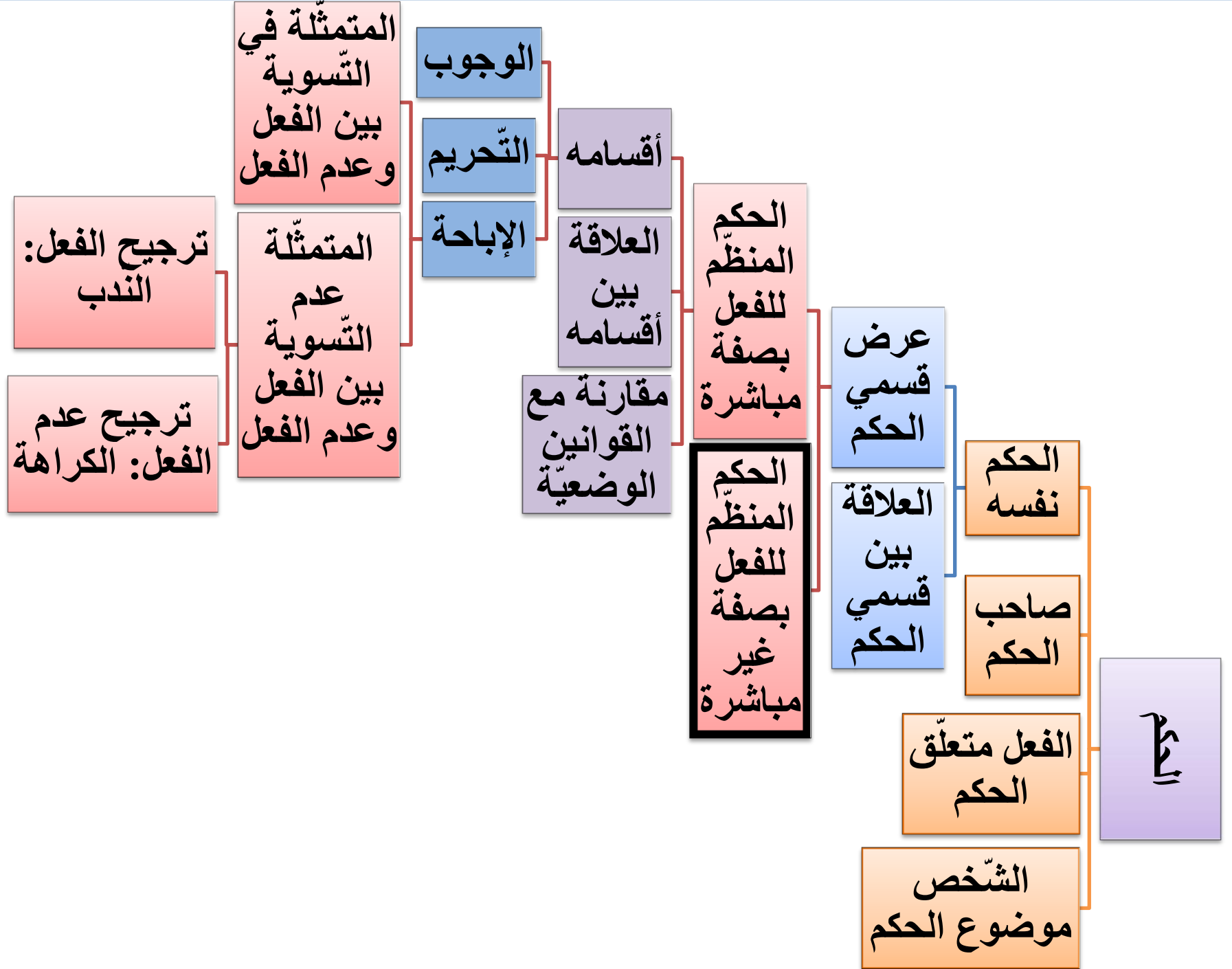
الفعل (قانون لين)

الحق ذو الجانبين:

الفعل وعدم الفعل

قانون صلب

السطران: المتضادتان



فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

أ) عرض قسَمي الحكم

1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفيّ)

2/ الحكم المنظّم للفعل بصفة غير مباشرة (أو الحكم الوضعيّ)



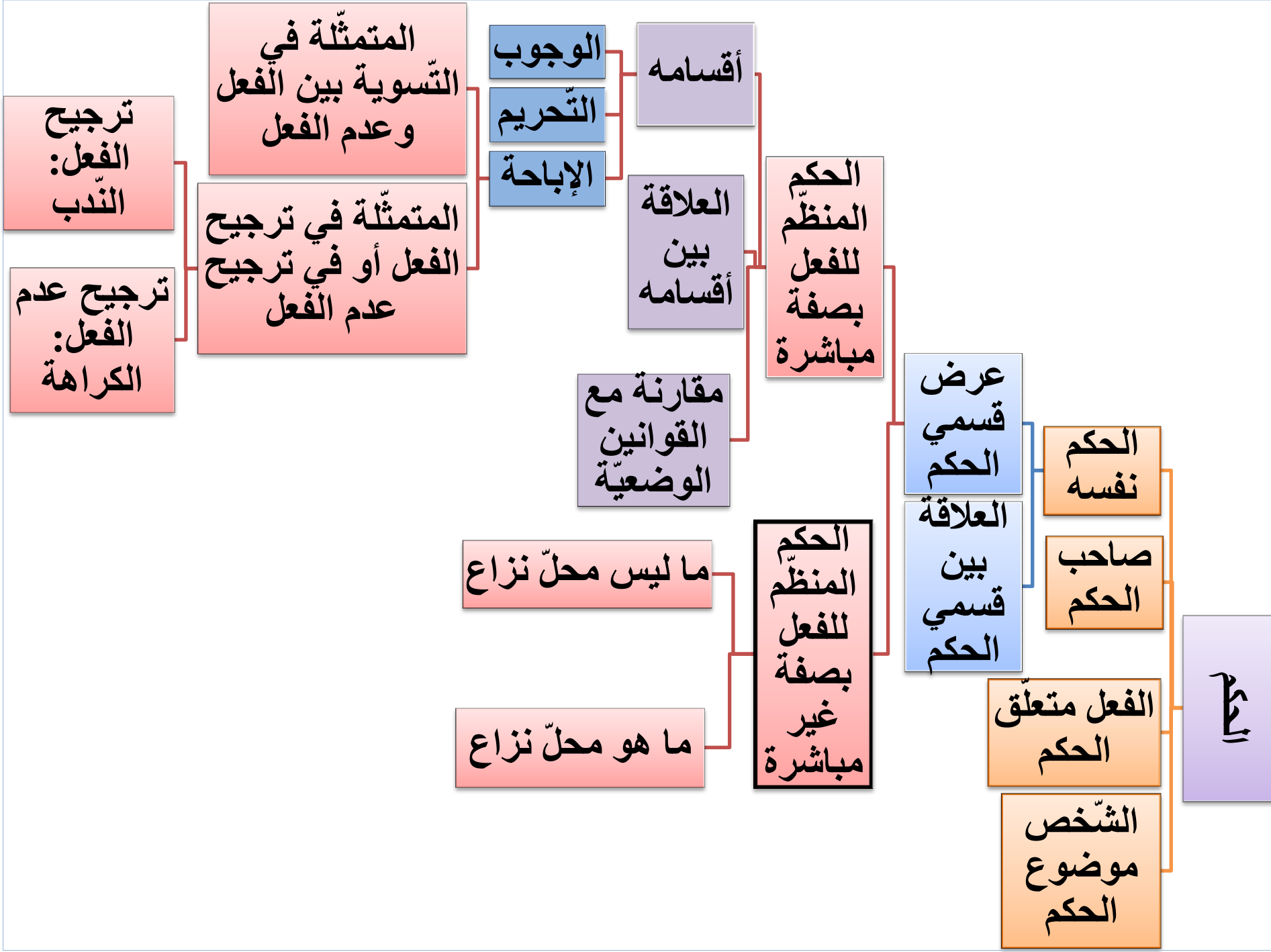
الحكم
الوضعي

=

الحكم
التكليفي

-

الحكم



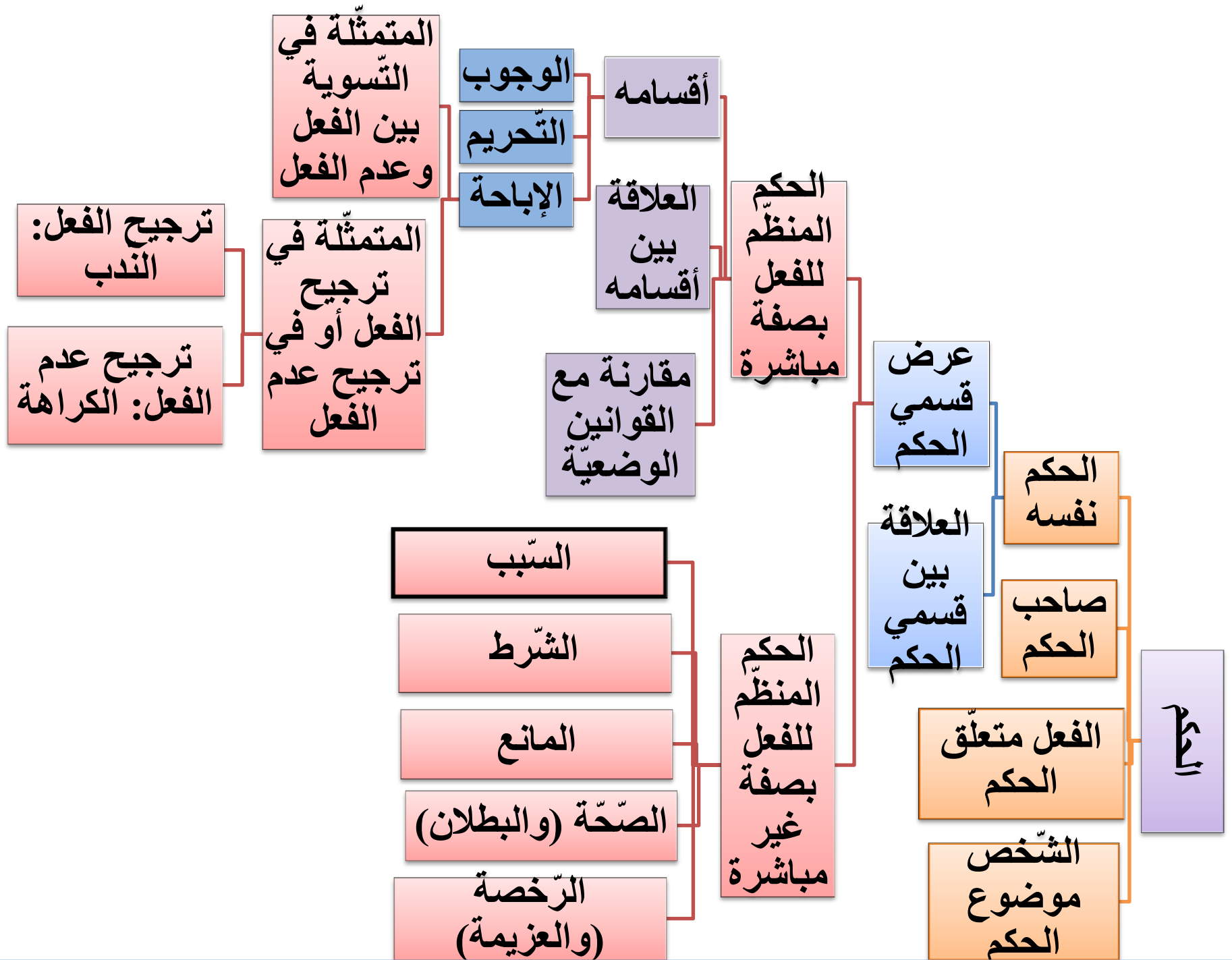
أصول الفقه

المحاضرة 7

الاثنين 9 أكتوبر 2017

الموافق لـ: 18 محرم 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس



أصول الفقه

المحاضرة 8

الثلاثاء 10 أكتوبر 2017

الموافق لـ: 19 محرم 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

أ) عرض قسَمي الحكم

1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفيّ)

2/ الحكم المنظّم للفعل بصفة غير مباشرة (أو الحكم الوضعيّ)

2. 1/ السّبب

2. 1 / السَّبب

تعريف السَّبب

السَّبب والعلّة والحكمة

أنواع السَّبب (تعريف ثانٍ من حيثية ثانية)

تأثير السَّبب

ما يُستفاد منه أننا أمام سبب

المانع

الشّرط

السّبب

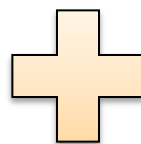
يلزم من
وجوده
الوجود

يلزم من
عدمه
العدم

علم
المانع



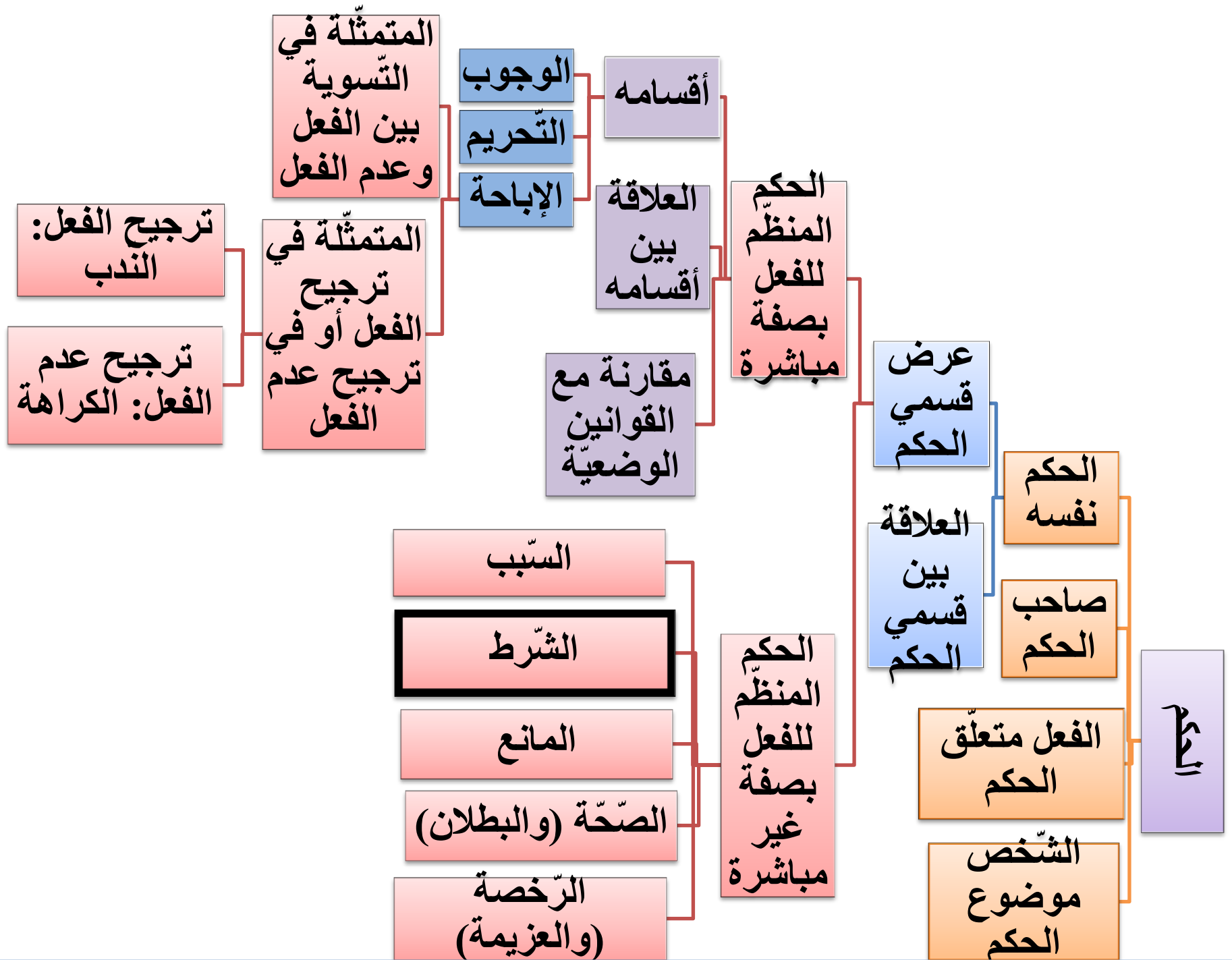
الشّرط



السّبب



العلة
التامة



أصول الفقه

المحاضرة 9

الاثنين 16 أكتوبر 2017

الموافق لـ: 25 محرم 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

أ) عرض قسَمي الحكم

1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفِيّ)

2/ الحكم المنظّم للفعل بصفة غير مباشرة (أو الحكم الوضعِيّ)

2.1 / السّبب

2.2 / الشّرط

2. 2 / الشَّرْط

تعريف الشرط

الشرط والركن

الشرط والركن والسبب

أنواع الشرط (أو تعريف آخر للشرط)

ما يُستفاد منه أننا أمام الشرط

المانع

الشَّرْط

السَّبَب

لا يلزم من
وجوده
الوجود

يلزم من
وجوده
الوجود

يلزم من
عدمه
العدم

يلزم من
عدمه
العدم

الشَّرْط

لا يلزم من
وجوده
الوجود

يلزم من
عدمه العدم

خارج عن
الماهية

الرَّكْن

يلزم من
وجوده
الوجود

يلزم من
عدمه العدم

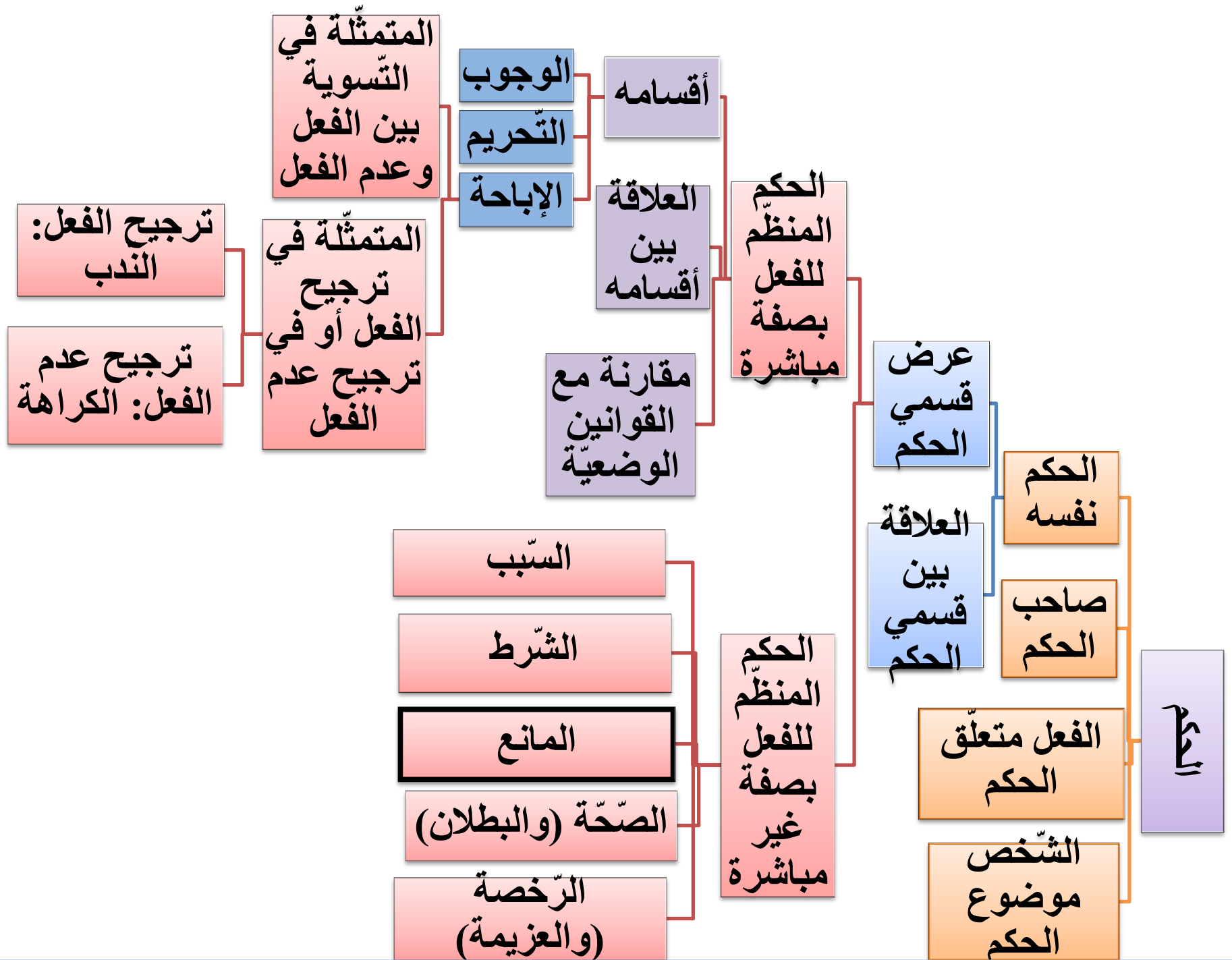
داخل في
الماهية

السَّبَب

يلزم من
وجوده
الوجود

يلزم من
عدمه العدم

خارج عن
الماهية



فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

أ) عرض قسمي الحكم

1/ الحكم المنظم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفيّ)

2/ الحكم المنظم للفعل بصفة غير مباشرة (أو الحكم الوضعيّ)

2. 1/ السّبب

2. 2/ الشّرط

2. 3/ المانع

2. 3 / المانع

تعريف المانع

تقسيمات المانع (أو تعريف آخر للمانع)

السبب والشّرط والمانع

المانع

يلزم من
وجوده
العدم

لا يلزم من
عدمه
الوجود

الشّرط

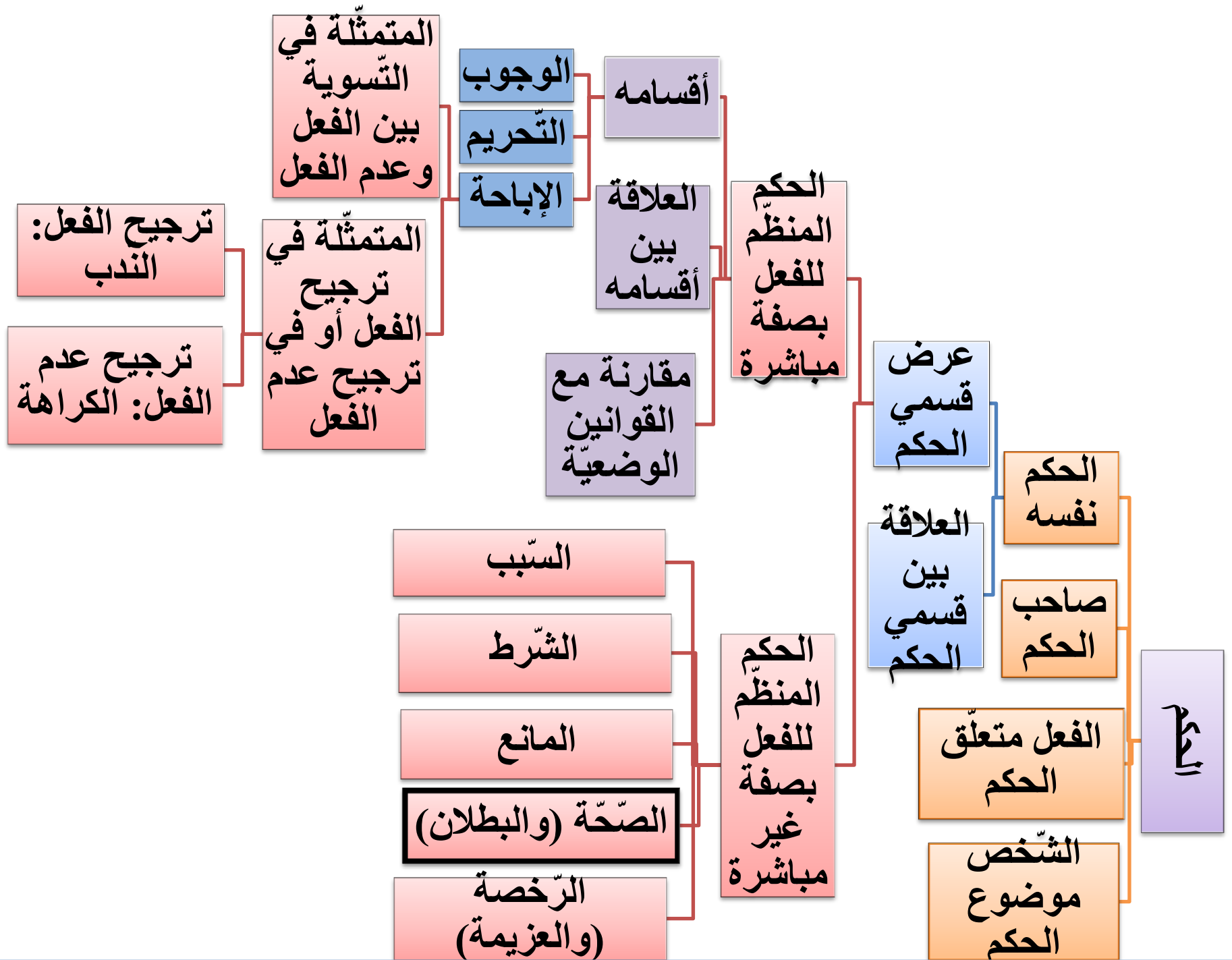
لا يلزم من
وجوده
الوجود

يلزم من
عدمه
العدم

السّبب

يلزم من
وجوده
الوجود

يلزم من
عدمه
العدم



فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

(أ) عرض قسمي الحكم

1/ الحكم المنظم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفيّ)

2/ الحكم المنظم للفعل بصفة غير مباشرة (أو الحكم الوضعيّ)

2. 1/ السّبب

2. 2/ الشّرط

2. 3/ المانع

2. 4/ الصّحّة (والبطلان)

تعريف

النّزاع في تصنيف الصّحّة والبطلان

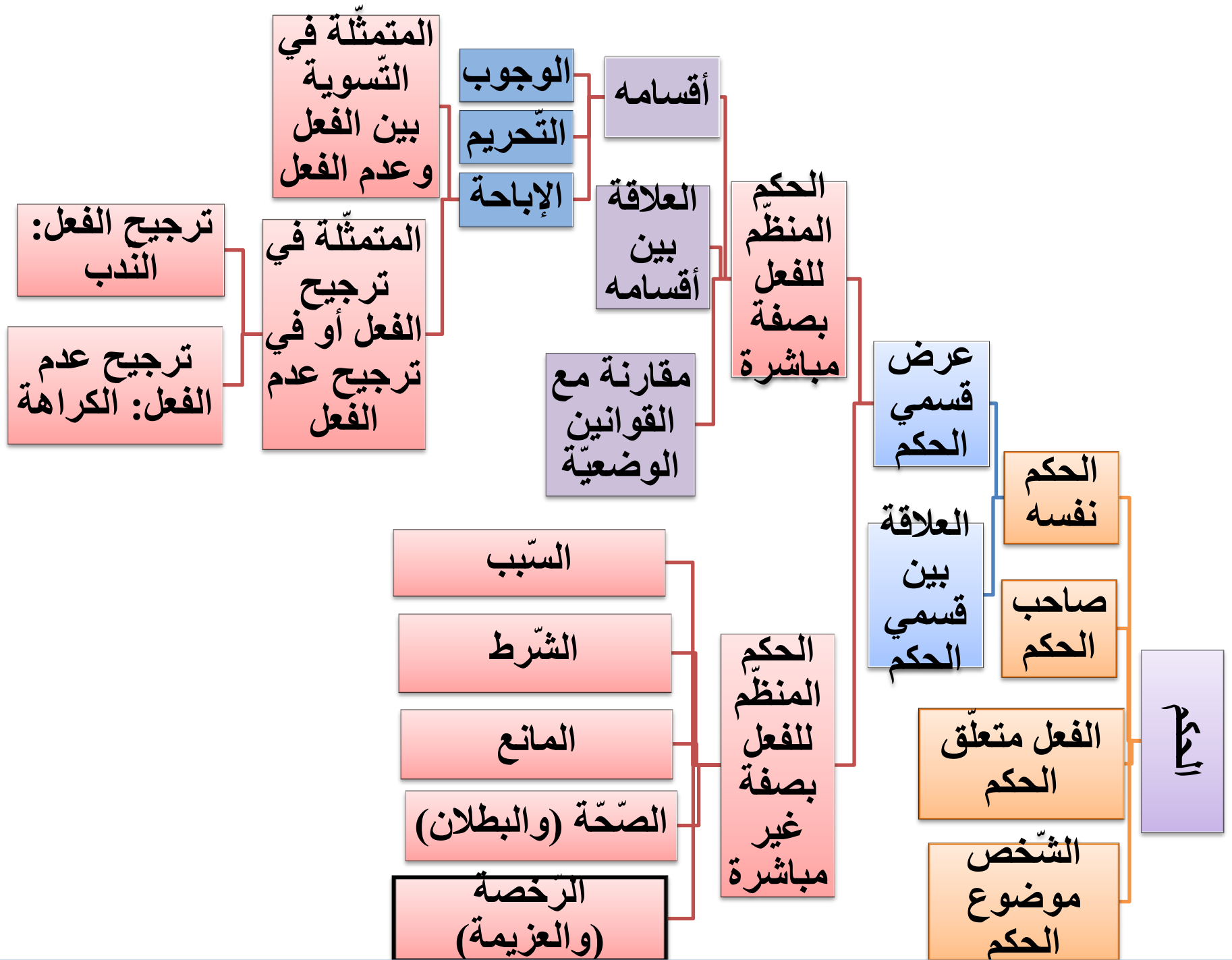
البطلان (= عدم التّطابق
مع المأمور به)

لازم البطلان (= عدم
الإجزاء وعدم ترتّب
الآثار)

الصّحّة (= التّطابق مع
المأمور به)

لازم الصّحّة (= الإجزاء
وترتّب الآثار)





أصول الفقه

المحاضرة 10

الثلاثاء 17 أكتوبر 2017

الموافق لـ: 26 محرم 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

أ) عرض قسَمي الحكم

1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفيّ)

2/ الحكم المنظّم للفعل بصفة غير مباشرة (أو الحكم الوضعيّ)

2. 1/ السّبب

2. 2/ الشّروط

2. 3/ المانع

2. 4/ الصّحة (والبطالان)

2. 5/ الرّخصة (والعزيمة)

تعريف

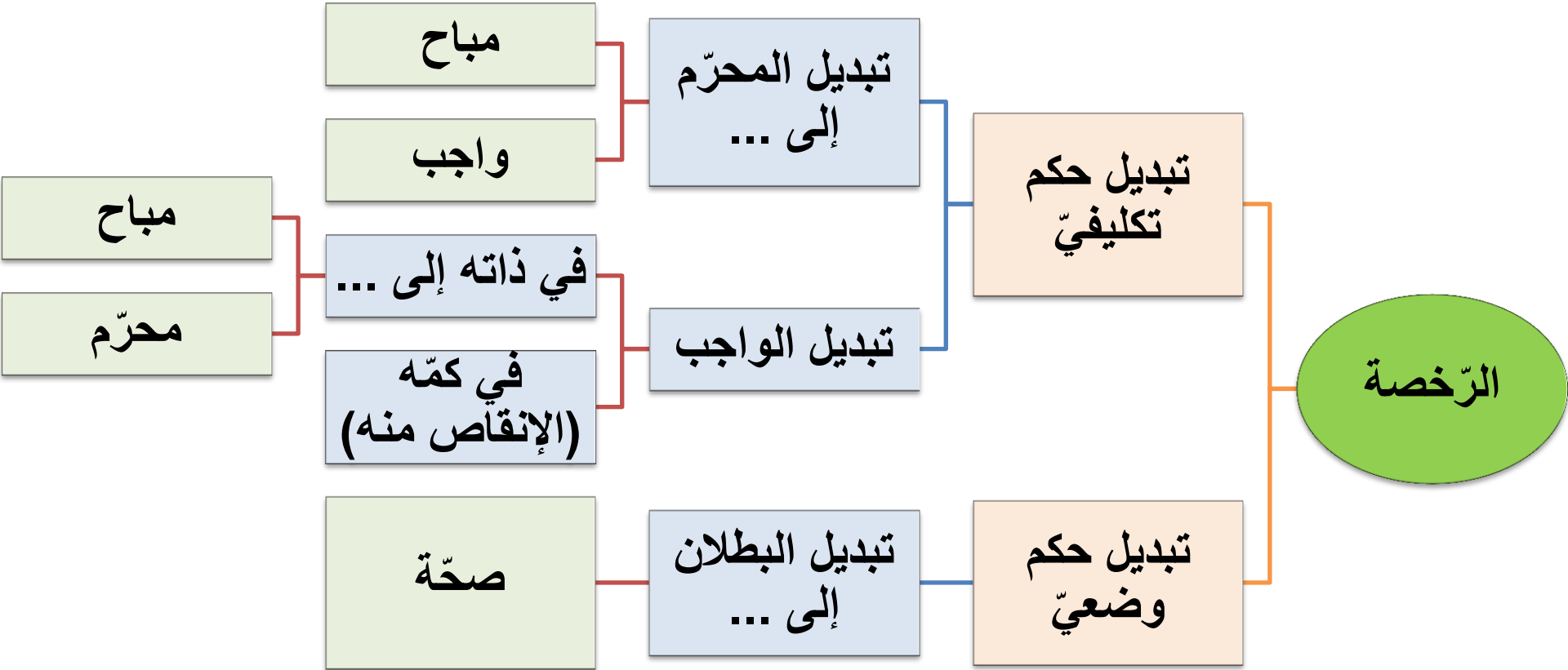
أنواع الرّخص (أو تعريف الرّخصة من حيثية أقسامها)

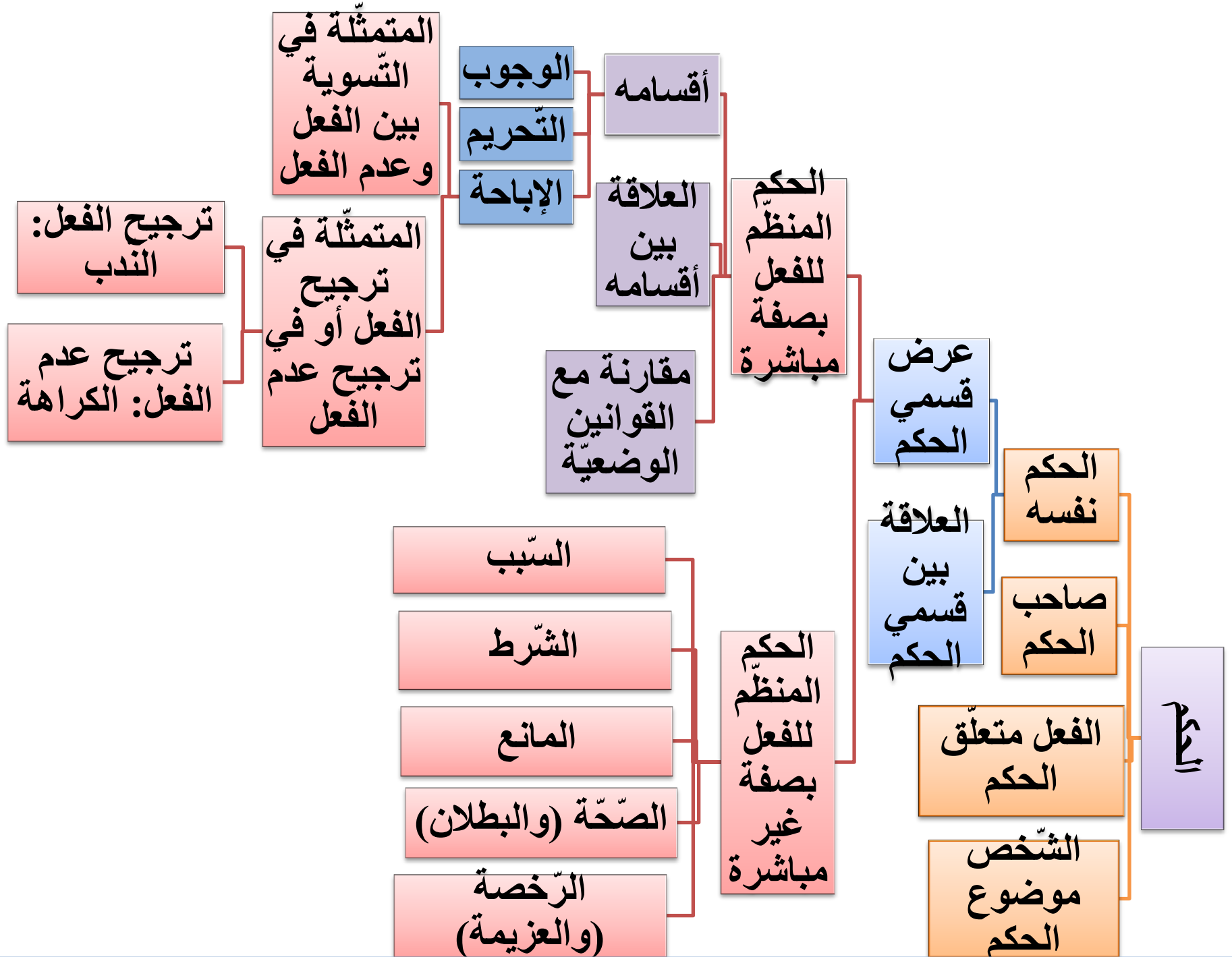
النّزاع في تصنيف الرّخص

{ [...] إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ [...] }
[النحل: 106]

{ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ
بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ
اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } [النحل: 106]

{ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ
لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ
اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } [البقرة: 173]





فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

(أ) عرض قسَمي الحكم

1/ الحكم المنظّم للفعل بصفة مباشرة (أو الحكم التّكليفِيّ)

2/ الحكم المنظّم للفعل بصفة غير مباشرة (أو الحكم الوضعِيّ)

2. 1/ السّبب

2. 2/ الشّرط

2. 3/ المانع

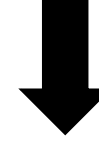
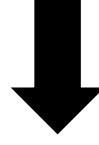
2. 4/ الصّحّة (والبطلان)

2. 5/ الرّخصة (والعزيمة)

(ب) العلاقة بين قسَمي الحكم

المسبب

السبب

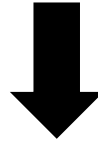


حكم تكليفي (وجوب تنفيذ العقد)

حكم وضعي (البيع)

المسبب

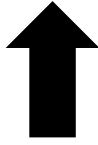
السبب



حكم تكليفي (إباحة
الاستعمال للمالك
ومنعها على الغير
إلا بإذن المالك)

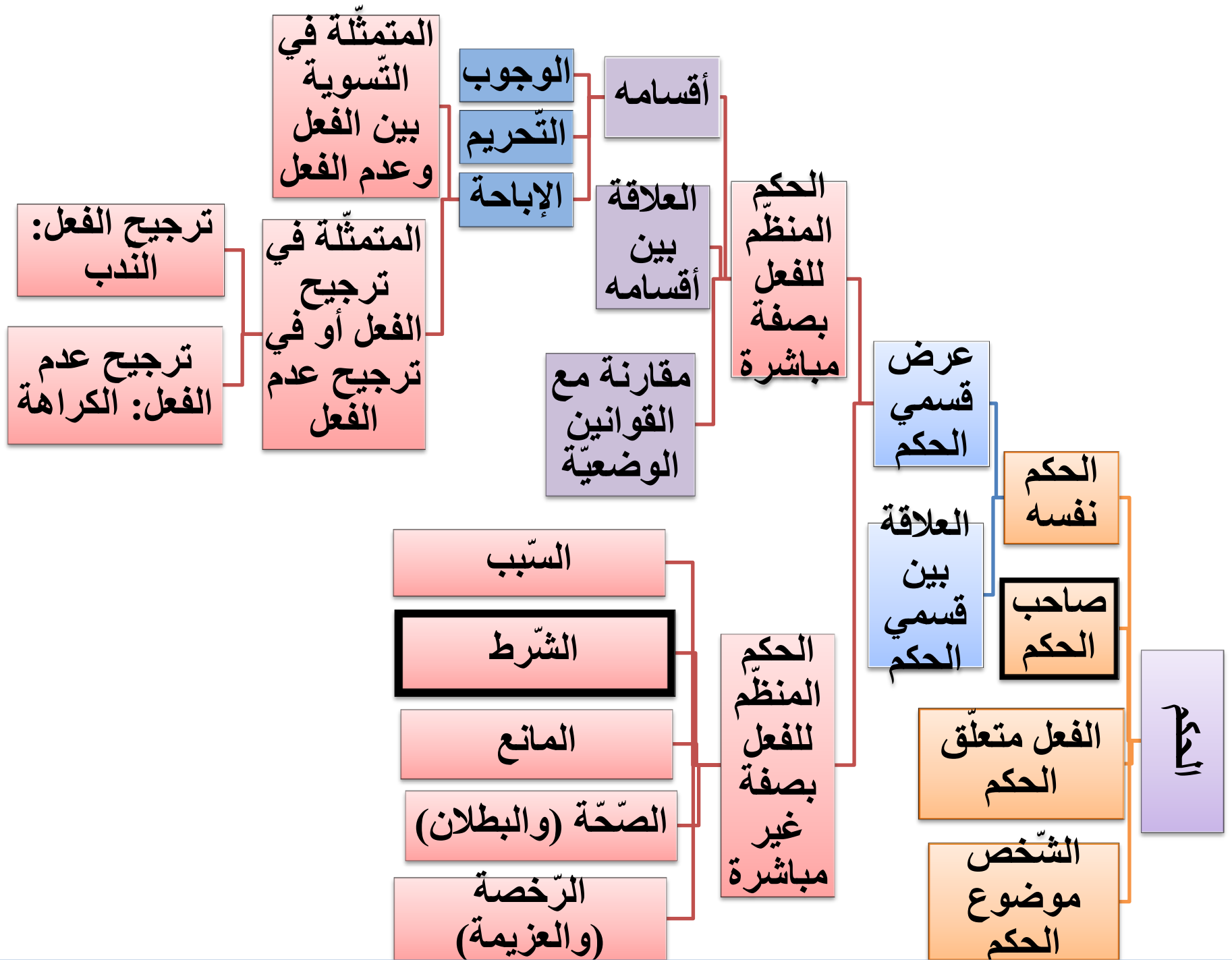
حكم وضعي (المشترى)
(الملكية)

حكم وضعي
(البيع)



المسبب

السبب



أصول الفقه

المحاضرة 11

الاثنين 23 أكتوبر 2017

الموافق لـ: 2 صفر 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

الفقرة الثانية: صاحب الحكم

الفقرة الثالثة: الفعل متعلق بالحكم

كلّ حكم ينصبّ على فعل

شروط الفعل

الشّرط الأوّل: أن يكون معلوما من المكلف

علما تامّا

الشّرط الثّاني: أن يكون معلوما أنّ التّكليف

بالفعل مرده أصل هو حجّة عند الشّارع

الشّرط الثّالث: أن يكون الفعل أو تركه ممكنا

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفقرة الأولى: الحكم نفسه

الفقرة الثانية: صاحب الحكم

الفقرة الثالثة: الفعل متعلّق الحكم

الفقرة الرابعة: الشّخص موضوع الحكم (المحكوم عليه أو مسألة الأهلِيّة)

أصول الفقه

المحاضرة 12

الثلاثاء 24 أكتوبر 2017

الموافق لـ: 3 صفر 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

الأهلية

تعريف الأهلية
من خلال أقسامها

أهلية الوجوب

أهلية الأداء

أقسام أهلية
الوجوب

أقسام أهلية
الأداء

أهلية الوجوب
الناقصة

أهلية الوجوب
الكاملة

أهلية الأداء
الناقصة

أهلية الأداء
الكاملة

العوارض التي
تزيلها

العوارض التي
تنقصها

العوارض التي
لا تزيلها ولا
تنقصها

الفقرة الرابعة: الشّخص موضوع الحكم (المحكوم عليه أو مسألة الأهليّة)

أ) تعريف الأهليّة من خلال أقسامها

1/ أهليّة الوجوب (capacité de jouissance)

2/ أهليّة الأداء (capacité d'exercice)

ب) تعريف الأهليّة من خلال أقسام أقسامها

1/ أقسام أهليّة الوجوب

1.1 / أهليّة الوجوب الناقصة

1.2 / أهليّة الوجوب الكاملة

2/ أقسام أهلية الأداء

تمهيد: انعدام أهليّة الأداء.

وجود أهليّة الأداء وأقسامها.

2. 1/ أهلية الأداء الناقصة

المميز والمعتوه.

التصرفات النافعة، والضارة، والدائرة بينهما.

2. 2/ أهلية الأداء الكاملة

الراشد.

العوارض.

أهلية الوجود لا عوارض لها.

أهلية الأداء لها عوارض.

2. 2. 1/ العوارض التي تزيل أهلية الأداء الكاملة

2. 2. 2/ العوارض التي تنقص أهلية الأداء الكاملة

2. 2. 3/ العوارض التي لا تنقص ولا تزيل أهلية الأداء

الكاملة

الطّفل في
بطن أمّه

مرحلة
أهليّة
الوجوب
الناقصة

الولادة
(لحظة
نزول
الطفل
من بطن
أمّه حيّاً)

الموت

الطّفل
في بطن
أمّه

مرحلة
أهليّة
الوجوب
الناقصة

الولادة
(لحظة
نزول
الطفل
من بطن
أمّه حيّاً)

مرحلة
أهليّة
الوجوب
الكاملة

الموت

العقود التي يبرمها ولي عايم أهلية أداء

نافعة نفعاً محضاً

صحيحة

ضارة ضرراً محضاً

باطلة

دائرة بين النفع والضرر

بعضها يحتاج إذناً من القاضي

بعضها الآخر لا يحتاج الإذن المذكور

تصرفات ناقص أهلية الأداء

نافعة نفعا محضا

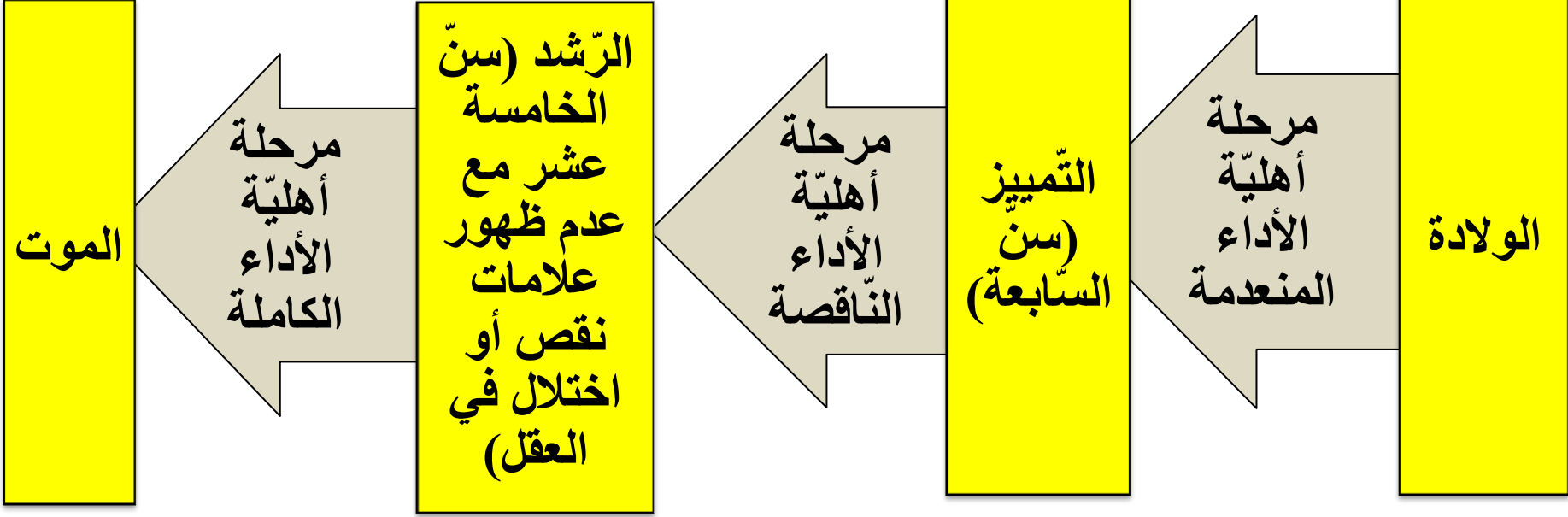
صحيحة دون إجازة الولي

ضارة ضررا محضا

باطلة ولو بإجازة الولي

دائرة بين النفع والضرر

صحيحة إذا أجازها الولي



أصول الفقه

المحاضرة 13

الاثنين 30 أكتوبر 2017
الموافق لـ: 9 صفر 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

الجنين

- أهلية وجوب ناقصة
- لا أهلية أداء

بين الولادة
و 7 سنوات

- أهلية وجوب كاملة
- لا أهلية أداء

بين
7 سنوات
و 15 سنة

- أهلية وجوب كاملة
- أهلية أداء ناقصة

بعد 15 سنة

- أهلية وجوب كاملة
- أهلية أداء كاملة

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفصل الأوّل: القرآن (الأصل الأوّل)

الفصل الثّاني: السنّة (الأصل الثّاني)

الفصل الثّالث: المباحث اللفظيّة المرتبطة بالقرآن والسنّة

الفصل الرّابع: الإجماع (الأصل الثّالث)

الفصل الخامس: القياس (الأصل الرّابع)

الفصل السّادس: الاستحسان (الأصل الخامس)

الفصل السّابع: المصلحة المرسلّة (الأصل السّادس)

الفصل الثّامن: العرف (الأصل السّابع)

الفصل التّاسع: شرع من قبلنا (الأصل الثّامن)

الفصل العاشر: مذهب الصّحابي (الأصل التّاسع)

الفصل الحادي عشر: الاستصحاب (الأصل العاشر)

مقدّمة

ج 1 عرض
الأصول

ج 2 تعارض
الأصول

أصول الفقه

أصول الفقه

المحاضرة 14

الاثنين 31 أكتوبر 2017

الموافق لـ: 10 صفر 1439

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

القرآن

مكوّنات تعريف القرآن
غير المرتبطة بحجّيته

القرآن هو كلام الله
المتعبّد بتلاوته

القرآن هو ما نزل على
الرّسول محمّد صلّى الله عليه وسلّم

القرآن هو باللسان
العربي

القرآن معجزٌ في متنه

القرآن متواتر في سنده

مكوّنات تعريف القرآن
المرتبطة بحجّيته

الفصل الأول: القرآن

مسألة قبلية تتعلق بالتخطيط.

تعريف القرآن.

الفقرة الأولى: مكوّنات تعريف القرآن غير المرتبطة بحجّيته

(أ) القرآن هو كلام الله المتعبّد بتلاوته

القرآن والسنة.

القرآن وتفسير القرآن.

القرآن وترجمة القرآن.

(ب) القرآن هو ما نُزِّلَ على الرّسول محمّد ﷺ

(ج) القرآن هو باللسان العربيّ

الفصل الأوّل: القرآن الكريم

الفقرة الأولى: مكوّنات تعريف القرآن غير المرتبطة بحجّيته

(أ) القرآن هو كلام الله المتعبّد بتلاوته

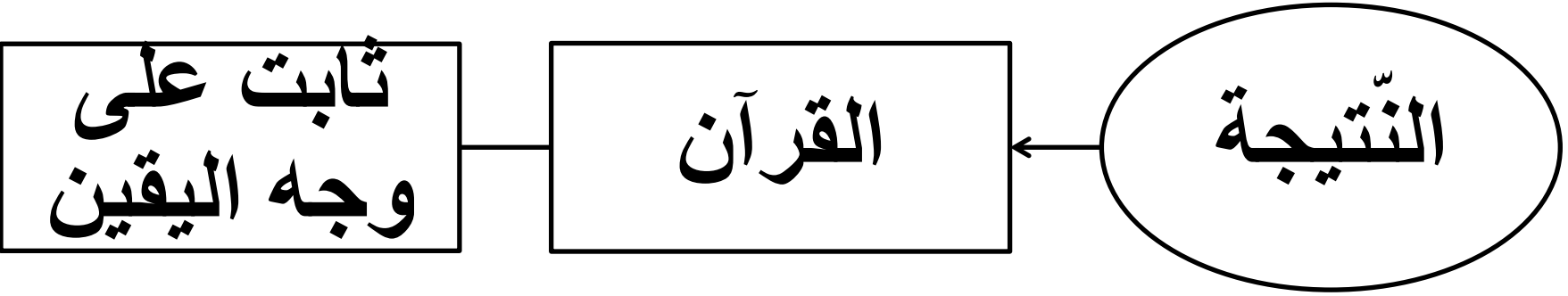
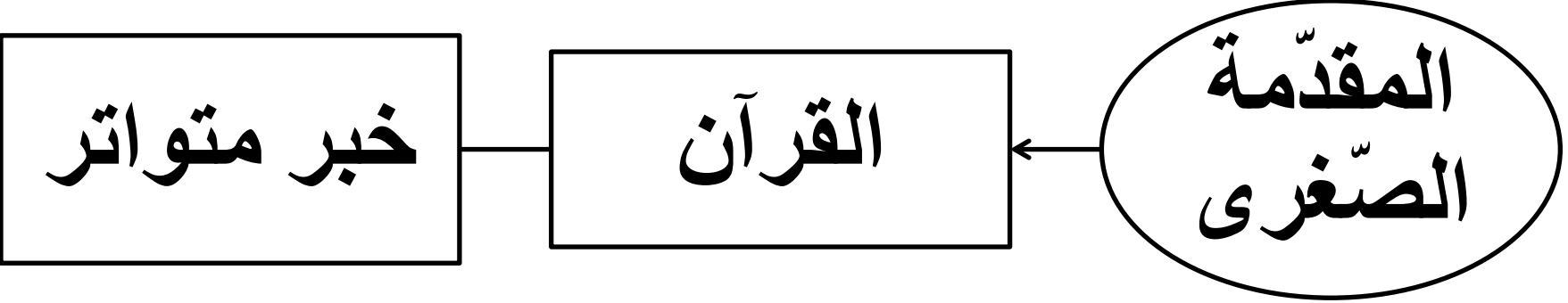
(ب) القرآن هو ما نُزِّلَ على الرّسول محمّد ﷺ

(ج) القرآن هو باللسان العربيّ

الفقرة الثّانية: مكوّنات تعريف القرآن المرتبطة بحجّيته

(أ) القرآن مُعْجِزٌ في متنه

(ب) القرآن متواتر في سنده



الأولية

المحسوسة

التجريبية

المتواترة

الحدسية

الفطرية

اليقينية: الاستدلال الذي يستخدم هذه المقدمات هو **برهان**

المظنونة: الاستدلال الذي يستخدم هذه المقدمات هو **خطابة**

المشهور: الاستدلال الذي يستخدم هذه المقدمات هو **جدل**

المسلّمة: الاستدلال الذي يستخدم هذه المقدمات هو **جدل**

المقبولة: الاستدلال الذي يستخدم هذه المقدمات هو **خطابة**

الوهمية: الاستدلال الذي يستخدم هذه المقدمات هو: **سفسطة**

المشبهة: الاستدلال الذي يستخدم هذه المقدمات هو **سفسطة**

القضايا

أصول الفقه

المحاضرة 15

الاثنين 6 نوفمبر 2017 (16 صفر 1439)

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفصل الأوّل: القرآن (الأصل الأوّل)

الفصل الثّاني: السنّة (الأصل الثّاني)

الفصل الثّالث: المباحث اللفظيّة المرتبطة بالقرآن
والسنّة

الفصل الرّابع: الإجماع (الأصل الثّالث)

الفصل الخامس: القياس (الأصل الرّابع)

الفصل السّادس: الاستحسان (الأصل الخامس)

الفصل السّابع: المصلحة المرسلّة (الأصل السّادس)

الفصل الثّامن: العرف (الأصل السّابع)

الفصل التّاسع: شرع من قبلنا (الأصل الثّامن)

الفصل العاشر: مذهب الصّحابي (الأصل التّاسع)

الفصل الحادي عشر: الاستصحاب (الأصل العاشر)

مقدّمة

ج 1 عرض
الأصول

ج 2 تعارض
الأصول

أصول الفقه

الفصل الثاني: السنّة الشريفة

تعريف السنّة.

عناصر السنّة.

الفقرة الأولى: السنّة الثابتة بالتواتر

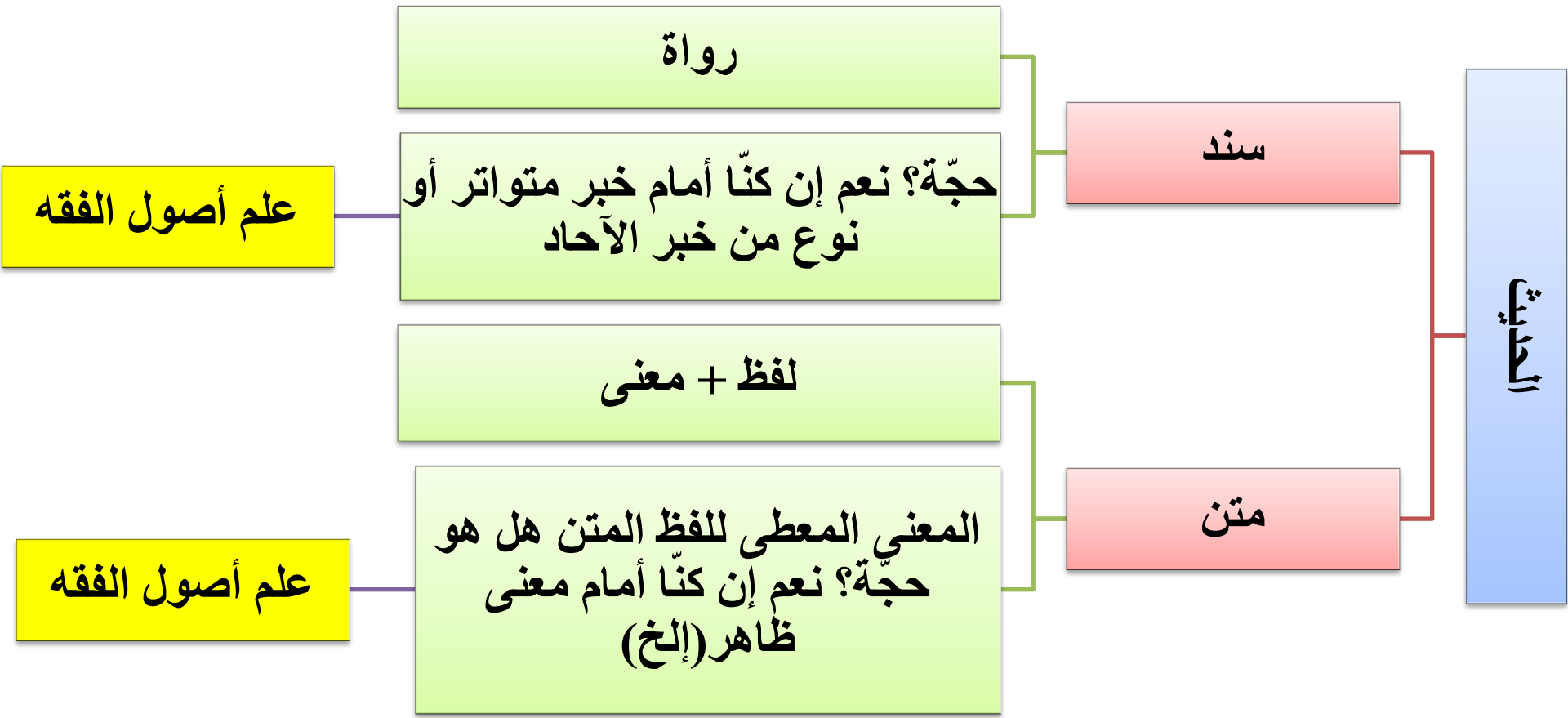
الفقرة الثانية: السنّة الثابتة بغير التواتر (السنّة الأحاديّة)

تعريفها.

حجّيتها.

أقسامها.

القرآن والسنّة



المحمول

الموضوع

حديث متواتر

هذا الحديث

المقدّمة الصّغرى

حجّة عقلا

كلّ حديث متواتر

المقدّمة الكبرى

حجّة عقلا

هذا الحديث

النتيجة

أصول الفقه

المحاضرة 16

الثلاثاء 7 نوفمبر 2017 (17 صفر 1439)

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

إثبات كون الحديث مصدره الرسول ﷺ يتم بواسطة خبر:

غير متواتر

إذن لم يتحقق اليقين بأن الحديث جاء على لسان الرسول ﷺ: لم يحصل العلم بالواقع، بل حصل ظن.

علمياً الظن لا يُعتمد، لأنه ليس فيه كشف عن الواقع: فقد يصيب الواقع وقد يخطئه.

لكن إذا جاء بالخبر ثقة، فقد جرت سيرة العقلاء من الناس بما فيهم المسلمون على إلغاء احتمال مخالفة الخبر الواقع.

إذن خبر الثقة هو حجة لدى العقلاء: تم نفي احتمال خطأ المخبر ببناء العقلاء ولم يتم نفيه بحكم العقل.

هذا غير كاف: لا بدّ من إثبات أنّه حجة لدى الشارع.

الشارع متحد الطّريق مع العقلاء، لأنه لو كان له طريق آخر لبيّنه.

إذن خبر الواحد حجة عند الشارع.

خبر الواحد دليل قطعي لأنه متكوّن من مقدمتين قطعيتين:

الأولى: العقلاء يعتمدون خبر الواحد الثقة

الثانية: الشارع أمضى سيرة العقلاء.

متواتر

التواتر وسيلة إثبات تحقق

اليقين بالشّيء الذي تمّ إثباته،

أي وسيلة إثبات يحصل بها العلم

بالواقع. اليقين والعلم

في ذاتهما

حجة.

علمياً ثبت

الخبر.

ثبت قطعا أنّ
العقلاء يبنون على
هذا الخبر.

عُقْلَانِيًّا

خَيْرُ
ثَقَّة

هذا الخبرُ

المقدّمة
الصّغرى

ثبت قطعا أنّ هذه
السّيرة كانت على
مرأى ومسمع من
الرّسول ولم ينهم
عنها.

تَعْبُدِيًّا

حجّة

كلّ خبر
ثقة

المقدّمة
الكبرى

حجّة

هذا الخبر

النّتيجة

الضعيف
(غير الصحيح وغير الحسن)

إمّا هذا الشرط مفقود، وإمّا هو موجود،
ولكن واحد أو أكثر من الشروط الباقية هو
المفقود

إمّا هذا الشرط مفقود، وإمّا هو موجود،
ولكن واحد أو أكثر من الشروط الباقية هو
المفقود

إمّا الضبط هو دون ذلك الذي نجده في
الحسن أو هو مفقود، وإمّا الضبط موجود،
ولكن واحد أو أكثر من الشروط الباقية هو
المفقود

إمّا هذا الشرط مفقود، وإمّا هو موجود،
ولكن واحد أو أكثر من الشروط الباقية هو
المفقود

إمّا هذا الشرط مفقود، وإمّا هو موجود،
ولكن واحد أو أكثر من الشروط الباقية هو
المفقود

الحسن

نعم

نعم

نعم، لكنه أقلّ
من درجة
ضبط رواية
الصحيح

نعم

نعم

الصحيح

نعم

نعم

نعم

نعم

نعم

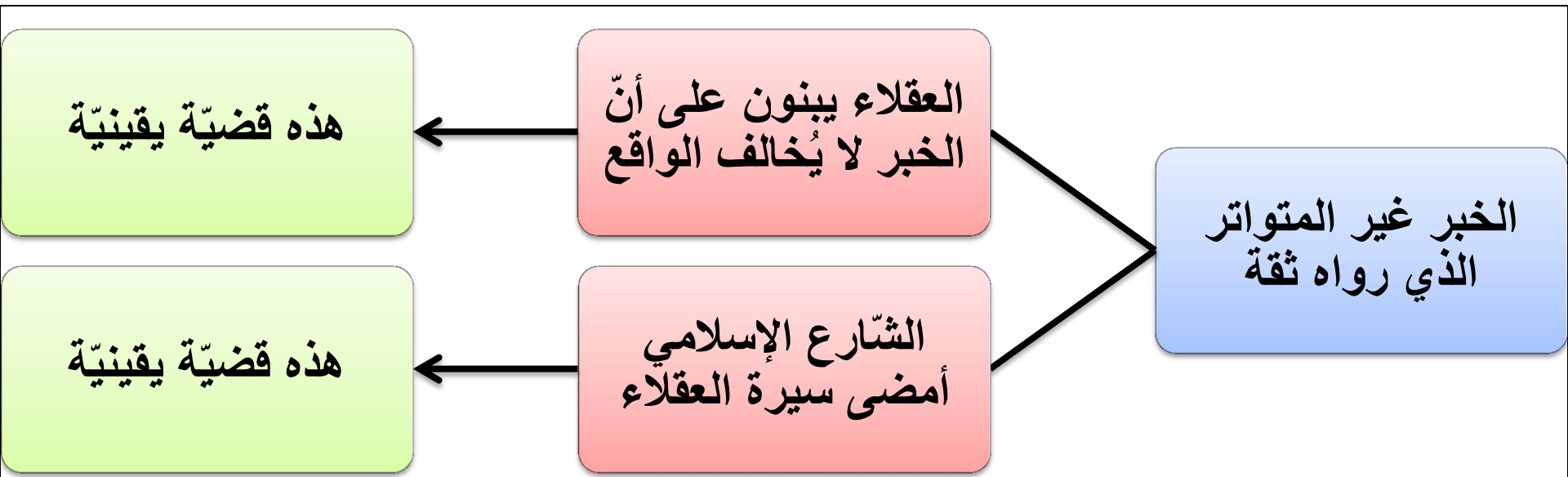
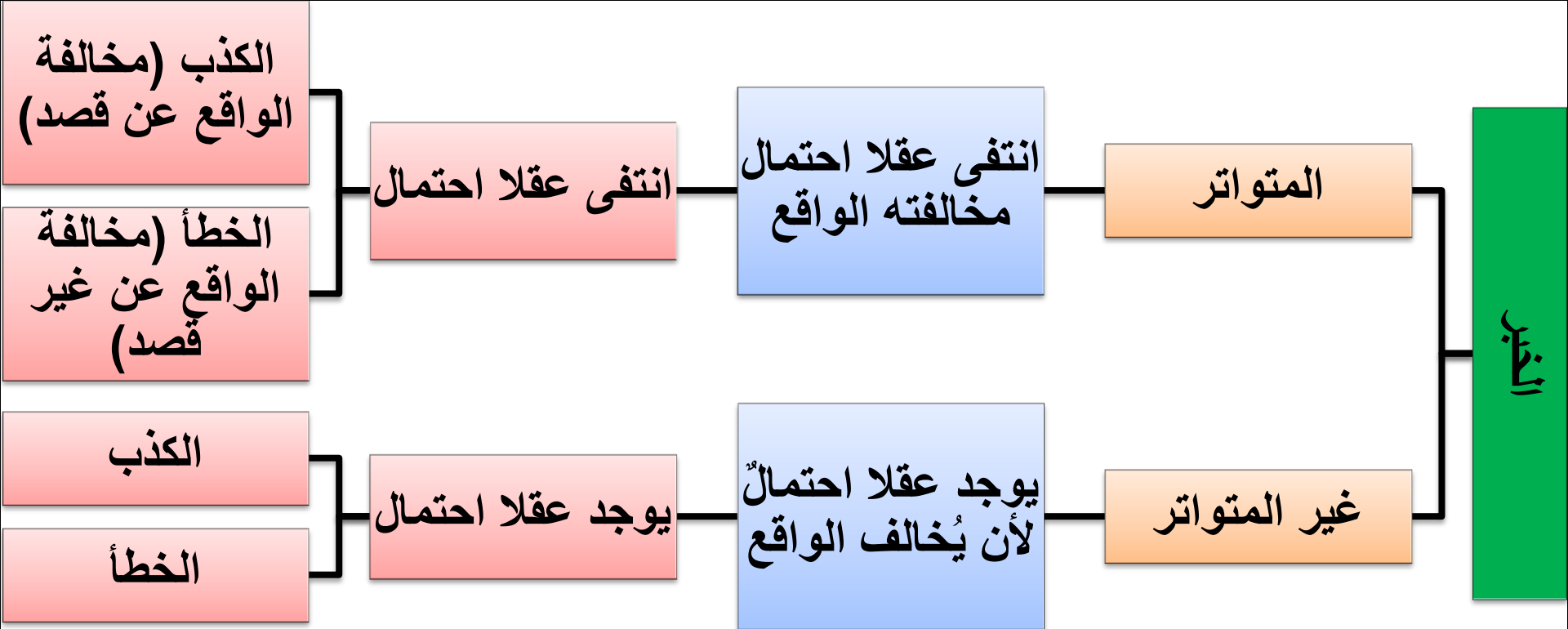
الاتصال

العدالة

الضبط

عدم الشذوذ

عدم العلة



مفهوم الثقة في علم الحديث

العدالة (مسلم - لا يُخالف أوامر الدين والمروءة - لا يرتكب حتى بعض الصغائر): كلّ هذا يجعل احتمال الكذب والخطأ أكثر ضآلة

الضبط: يزيد من ضآلة احتمال الخطأ

الاتصال: شرط يعضد العدالة: يقوي من فعلها المتمثل في جعل احتمال الكذب والخطأ ضئيلاً

عدم الشذوذ: شرط يعضد الضبط

عدم العلة: شرط يعضد العدالة والضبط

موقف يناقض العلم، لأنّ التواتر يفيد العلم

موقف يحوي تناقضا، لو كان صاحبه لا ينكر القرآن

موقف لا يناقض العلم

موقف يناقض موقف الشارع، لأنّ الثابت على وجه القطع أنّ الشارع أمضى سيرة العقلاء المتمثلة في الأخذ بخبر الثقة

المتواترة

غير المتواترة

إنكار السنّة

أصول الفقه

المحاضرة 17

الاثنين 20 نوفمبر 2017 (1 ربيع الأول 1439)

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

فصل تمهيدِيّ: الحكم

الفصل الأوّل: القرآن (الأصل الأوّل)

الفصل الثاني: السنّة (الأصل الثاني)

الفصل الثالث: المباحث اللفظيّة المرتبطة بالقرآن
والسنّة

الفصل الرّابع: الإجماع (الأصل الثالث)

الفصل الخامس: القياس (الأصل الرابع)

الفصل السّادس: الاستحسان (الأصل الخامس)

الفصل السّابع: المصلحة المرسلّة (الأصل السّادس)

الفصل الثّامن: العرف (الأصل السّابع)

الفصل التّاسع: شرع من قبلنا (الأصل الثّامن)

الفصل العاشر: مذهب الصّحابي (الأصل التّاسع)

الفصل الحادي عشر: الاستصحاب (الأصل العاشر)

مقدّمة

ج 1 عرض
الأصول

ج 2 تعارض
الأصول

أصول الفقه

الدليل المستخرج (منه)

=

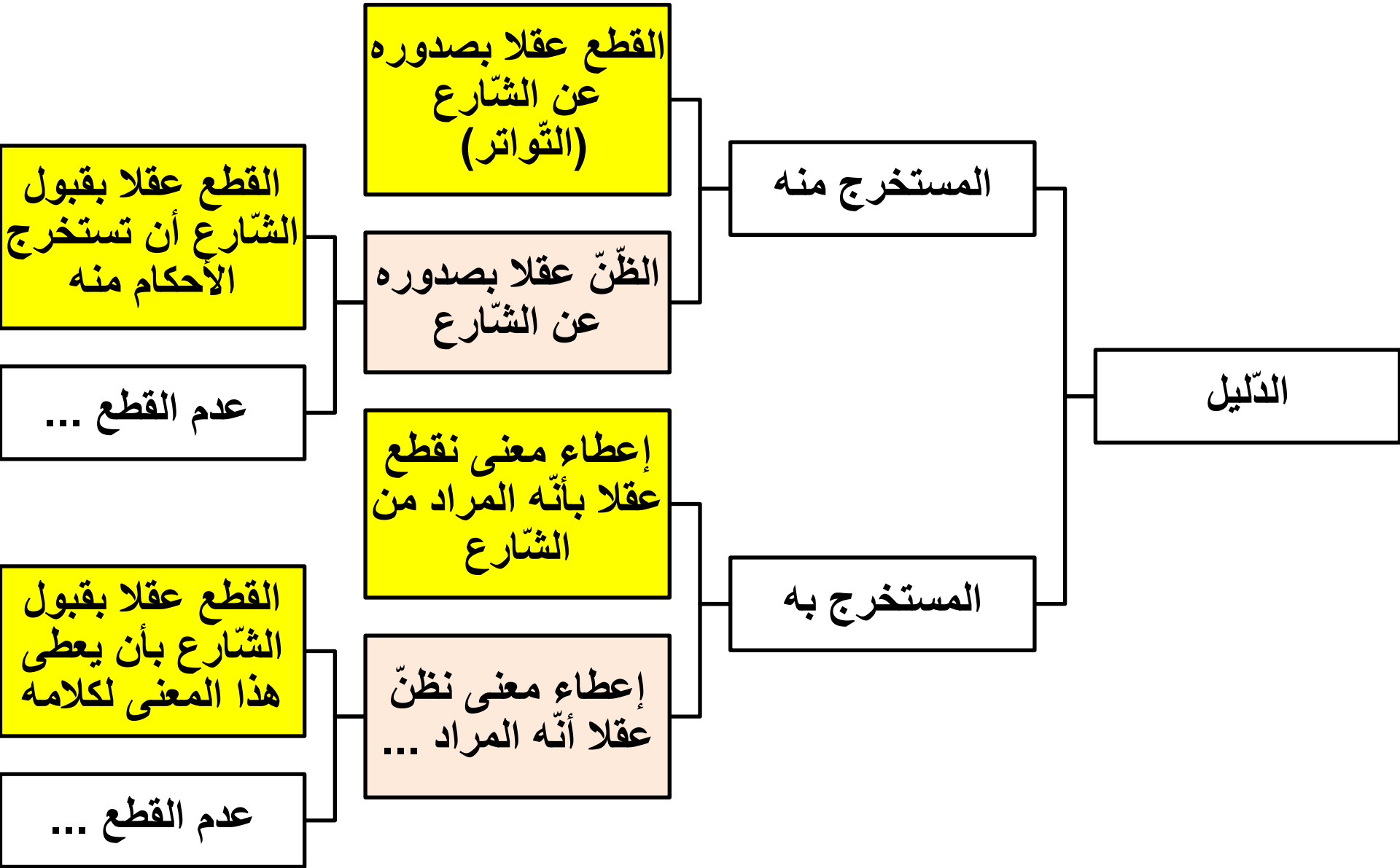
اللفظ

المستدلّ عليه:
القاعدة القانونيّة
(الفرض + الحكم)

الدليل المستخرج (به)

=

مناهج استخراج معنى اللفظ



أصول الفقه

المحاضرة 18

الثلاثاء 21 نوفمبر 2017 (2 ربيع الأول 1439)

كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

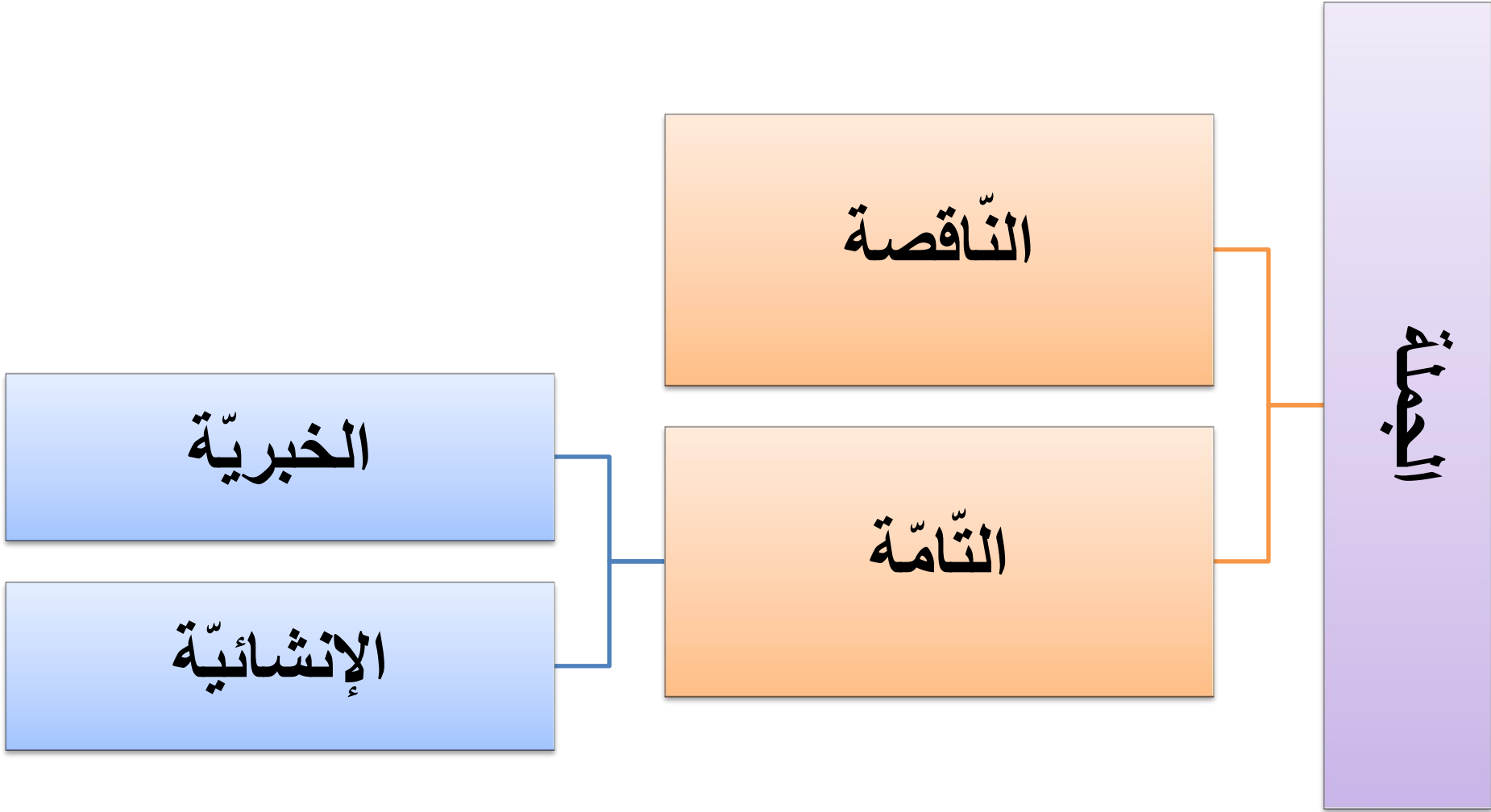
المتكلم
استعمل اللفظ

في المعنى
الحقيقي

ذهنُ السّامع ينتقل إلى هذا
المعنى دون قرينة

في المعنى
المجازي

ذهنُ السّامع لا ينتقل إلى
هذا المعنى إلا إذا نصب
عليه المتكلم قرينة



الأمثلة

الخاصّة

الانتقال من اللفظ إلى
معناه

تَهَمُّ علم
الفقه

المشتركة

الانتقال من نوع اللفظ
إلى معنى هذا النوع

تَهَمُّ علم
الأصول

المشترك

المطلق

العامّ

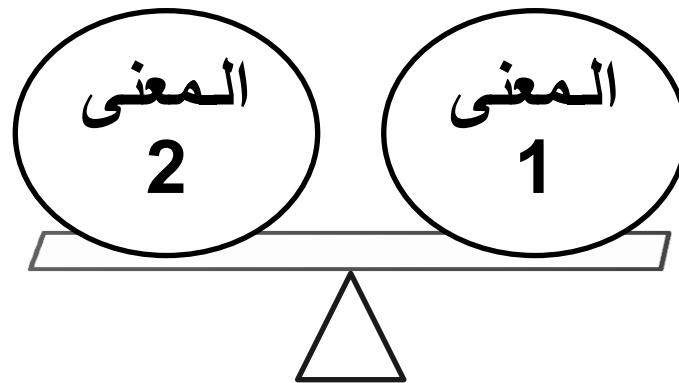
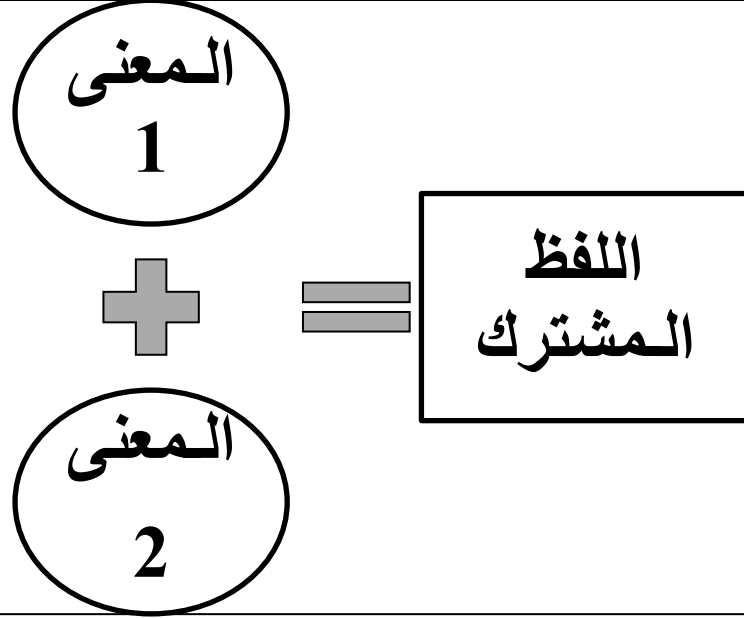
الأمر

النهي

صور وجود غموض في
التشريع

صور وجود فراغ في التشريع

المباحث اللفظية
المرتبطة
بالقرآن والسنة

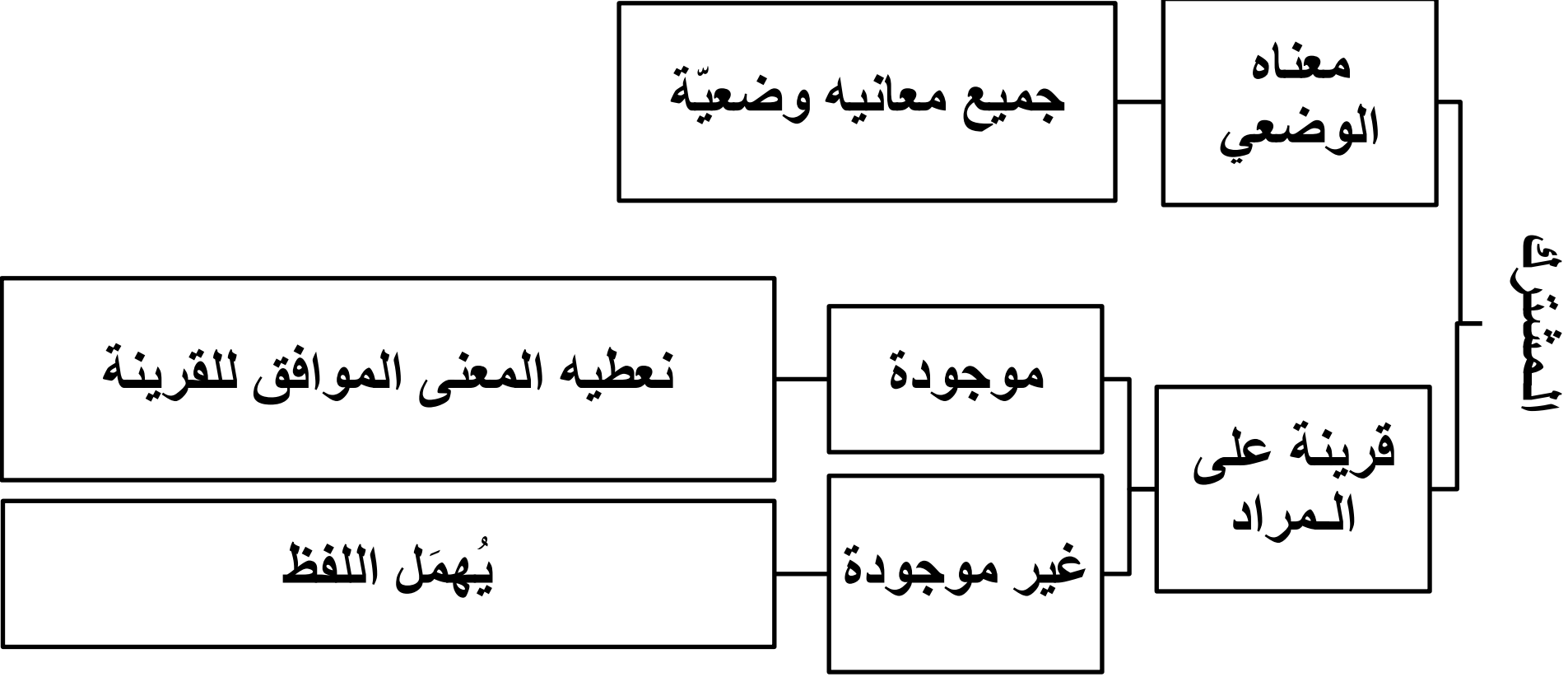


أصول الفقه

المحاضرة 19

الاثنين 27 نوفمبر 2017 (8 ربيع الأول 1439)

كلية العلوم القانونية والسياسية
والاجتماعية بتونس



نقطع بأنّ الشّارع
أمضى هذه السّيرة.

إذن السّيرة
المذكورة حجّة
قطعيّة تعبدّيّا (لا
عقليّا)

إعطاء المشترك
المعنى الموافق
للقرينة جرت عليه
سيرة (العقلاء)

إعطاء المشترك
المعنى الموافق
للقرينة هو إعطاء
معنى نظنه مرادا
من المتكلم
(إذن نحن أمام ظنّ)

المعنى الوضعي

لفظ له معنى وضعي
وعرفي وشرعي

إذا كان المتكلم هو الشارع مثلا، فهذه قرينة
على أنه أراد المعنى الشرعي

الحكم (أو عمومًا القاعدة القانونية) هو نتاج:

دليل مستنبط منه:
القرآن والسنة

هو دليل
قطعي

إمّا دليل (الخبر المتواتر)
يؤدي إلى القطع والعلم بالحكم،
والعلم حجيتة ذاتية

وإمّا دليل (خبر الثقة) لا يؤدي
إلى العلم والقطع، أي دليل
ناقص، لكن علمنا على وجه
القطع أن الشارع قبل به

دليل مستنبط به:
الظهور

هو دليل
قطعي

دليل (الظهور) لا يؤدي إلى
العلم والقطع، أي هو دليل
ناقص، لكن علمنا على وجه
القطع أن الشارع قبل به

المشترك

المطلق

العامّ

الأمر

النهي

صور وجود غموض في
التّشريع

صور وجود فراغ في التّشريع

المباحث اللفظيّة
المرتبطة
بالقرآن والسّنّة

أصول الفقه

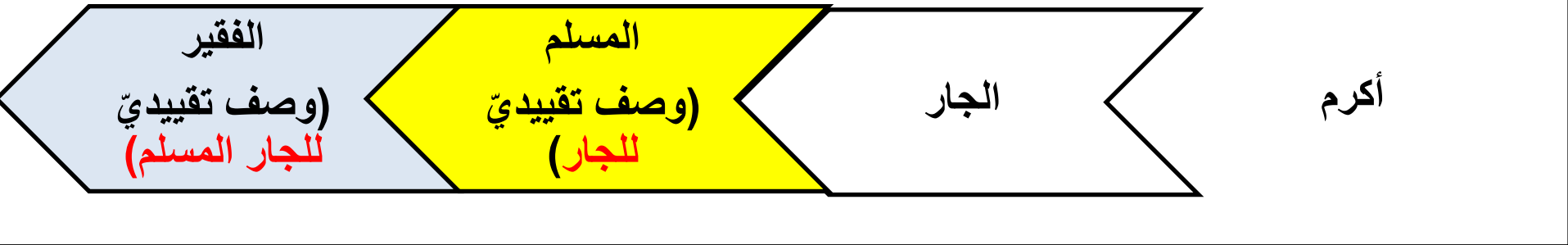
المحاضرة 20

الاثنين 28 نوفمبر 2017 (9 ربيع الأول 1439)

كلية العلوم القانونية والسياسية
والاجتماعية بتونس

ب) المطلق

تعريف المطلق
المعنى المستفاد من المطلق
أقسام المطلق
القرينة المتصلة والمنفصلة
الفرق بين التقييد والنسخ



لا يُعطى معنى الإطلاق، إذا
وُجدت قرينة مقيدة

يُعطى معنى الإطلاق، إذا لم
توجد القرينة المقيدة

المطلق

من تكلم
بمطلق

الاحتمال الأول:
أراد الإطلاق

إذا لم توجد
قرينة (خاصة)
مقيّدة، صار هذا
الاحتمال راجحاً
(بمقتضى
القرينة العامة)،
وصرنا أمام ظنّ

العقلاء يعتمدون
هذا الظنّ،
والشّارع أمضى
سيرتهم

إعطاء معنى
الإطلاق، حين لا
توجد قرينة
(خاصة) مقيّدة،
حجّة بمقتضى
هذا الإمضاء
المقطوع به، أي
هو حجّة تعبدية
قطعية

الاحتمال الثاني:
لم يرد الإطلاق

إذا وُجدت قرينة
(خاصة) مقيّدة،
صار هذا
الاحتمال راجحاً
(القرينة الخاصة)
أقوى من العامة
في الدّلالة على
قصد المتكلم،
وصرنا أمام ظنّ

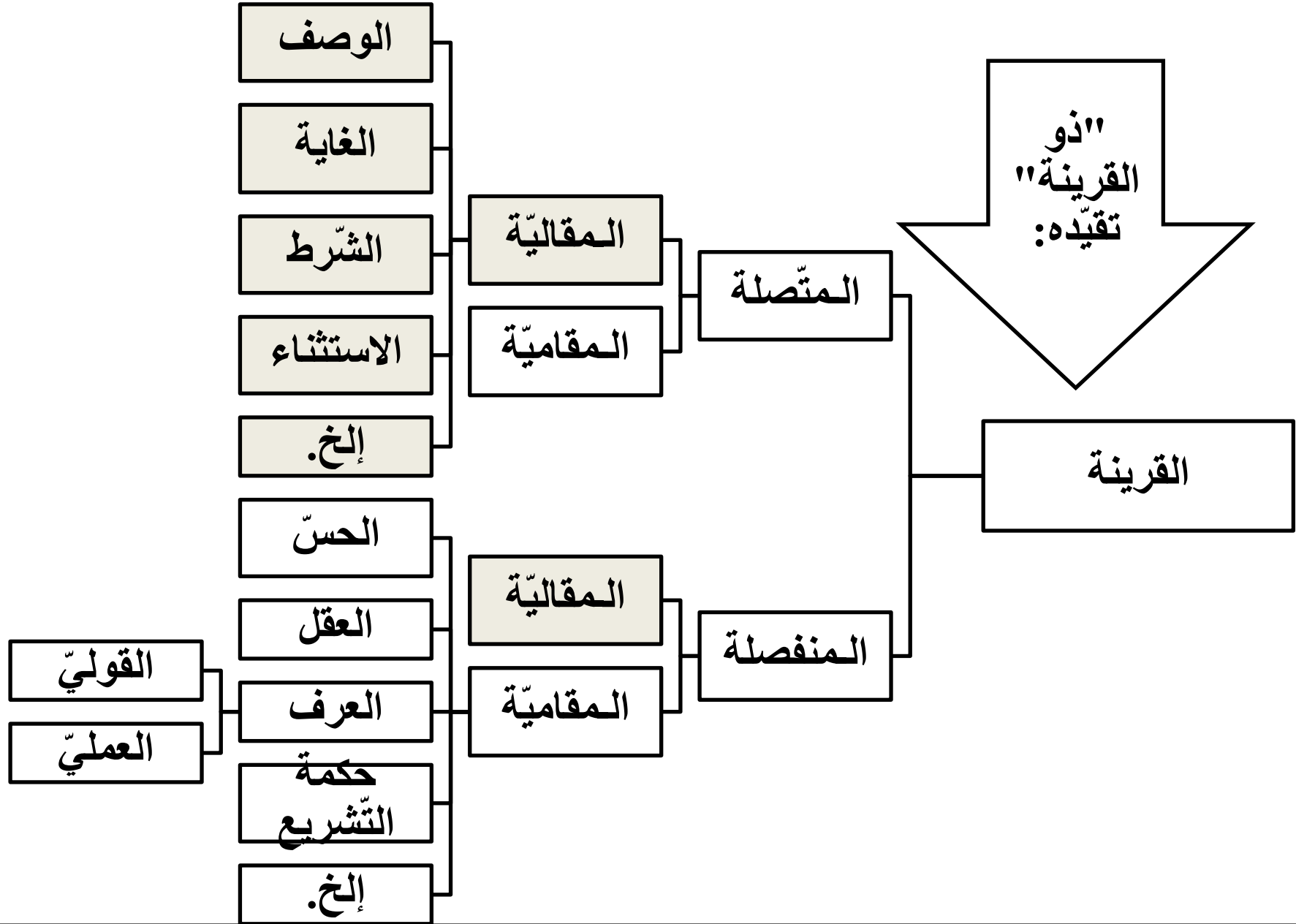
العقلاء يعتمدون
هذا الظنّ،
والشّارع أمضى
سيرتهم

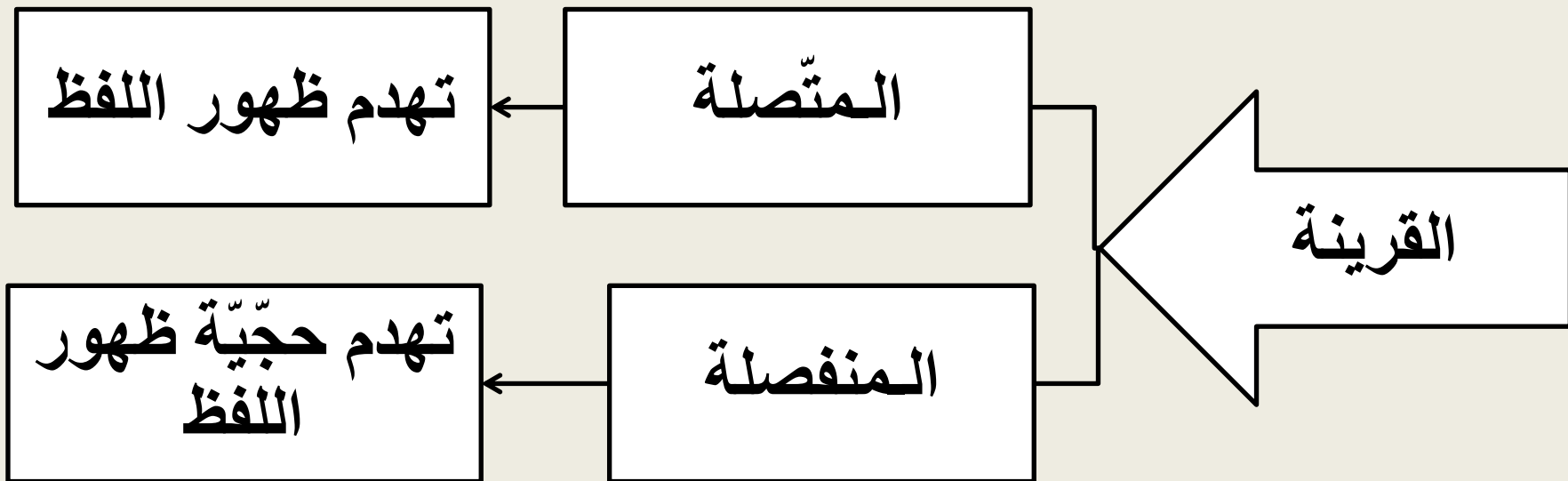
إعطاء معنى
عدم الإطلاق،
حين توجد قرينة
مقيّدة، حجّة
بمقتضى هذا
الإمضاء
المقطوع به، أي
هو حجّة تعبدية
قطعية

الشّمولي

البدي

الإطلاق





تقييد

جاء والمقيّد في زمن
واحد

نسخ جزئيّ

جاء بعد المقيّد في الزّمن

القيّد

المشترك

المطلق

العامّ

الأمر

النهي

صور وجود غموض في
التشريع

صور وجود فراغ في التشريع

المباحث اللفظية
المرتبطة
بالقرآن والسنة